مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٧٩

الثلاثاء، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة كومبا بامبوا
	غانا	السيدة كيسي أنتوي
	فرنسا	السيدة غاسري
	كينيا	السيدة توروبيتش
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة سيد
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ساها

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/499).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/499)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأرجنتين، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرتغال، بولندا، بيرو، تايلند، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السودان، سويسرا، غواتيمالا، قبرص، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لكسمبرغ، ليبيا، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المغرب، النمسا، اليابان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمتي الإحاطتين وهما السيدة لورين سيفرز، مديرة إجراءات مجلس الأمن والمؤلفة المشاركة لكتاب إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والسيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/499، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة سيفرز.

السيدة سيفرز (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني أقدر دعوتي إلى المشاركة في مناقشة اليوم المفتوحة.

وكما أشير إليه في المذكرة المفاهيمية (S/2022/499، المرفق)، تنعقد هذه الجلسة في وقت أدت فيه التحديات الجيوسياسية إلى ارتفاع مستويات الانقسام داخل مجلس الأمن. وقد وضعت تلك التحديات المجلس تحت تمحيص مكثف داخل المنظمة، وكذلك بين وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية وجماعات المجتمع المدني والجمهور الأوسع. ولم يمتد ذلك التمحيص إلى العمل الموضوعي للمجلس فحسب، بل امتد أيضا إلى منهجياته وأدواته.

وعلى وجه الخصوص، أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى قيام أعداد كبيرة من الناس بفتح ميثاق الأمم المتحدة وقراءته لمعرفة ما هي صلاحيات مجلس الأمن في الواقع. وهذا بالطبع تطور إيجابي. وينبغي لنا جميعا أن نقرأ الميثاق بتواتر أكبر، وبمزيد من الانتباه، أكثر مما نفعل. ولكن بعض المقترحات الناتجة تبرز حقيقة أن مجلس الأمن اليوم يواجه مشكلتين مختلفتين تتعلقان بالشفافية.

الأولى هي ما ندركه جميعا. وهي مسألة مدى إتمام المجلس لإجراءاته بطريقة مرئية وعلنية وحجم عمله الذي يجري في جلسات خاصة. وأعضاء المجلس الحاليون هم من يتحكمون بشكل كامل في كيفية تحقيق ذلك التوازن بين الإجراءات العلنية وتلك التي تتم في جلسات خاصة.

ولكن المشكلة الثانية المتعلقة بالشفافية ليست من صنع مجلس الأمن. بل هي مشكلة موروثة. فهي تنبع من حقيقة أن مجلس الأمن، على مدى تاريخه الممتد إلى ٧٦ عاما، قد وضع مجموعة معقدة للغاية من السوابق والتفسيرات فيما يتعلق بمواد وإجراءات الميثاق المعمول بها. ويوجد الآن، على سبيل المثال، ست فتاوى لمحكمة العدل الدولية لها تأثير مباشر على كيفية عمل المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، وكما تشير المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة، فقد اعتمد المجلس منذ عام ٢٠١٧، ١٤ مذكرة رئاسية بشأن أساليب العمل، تتألف مجتمعة من ١٦٨ فقرة من المنطوق. ثم هناك طرائق لا تحصى، مثل كتابة مشاريع القرارات باللون الأزرق، وهي ممارسات لم ترق أبدا إلى مرحلة التدوين.

وهذا السياق المعقد الذي يعمل فيه المجلس مجهول إلى حد كبير. ويمكن أن يعني ذلك أنه حتى عندما يضطلع المجلس بأعماله

على مرأى من الجميع، فإن كيفية عمله غالبا ما تكون غير مفهومة تماما. ولذلك، أود اليوم أن أعلق على أربع أدوات للمجلس أعتقد أنه يمكن توسيع نطاقها بشكل مفيد لمعالجة هذه الحالة.

أولا، أرى أن من التطورات الإيجابية جدا أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى – الذي ترأسه ألبانيا في هذا العام – قرر البدء في إصدار تقارير سنوية، كما تفعل الأفرقة العاملة المواضيعية الأخرى التابعة للمجلس. والفريق العامل معروف بصفة رئيسية حاليا باعتباره محفلا للتفاوض على المذكرات الرئاسية بشأن أساليب العمل، ولكن إسهامه أوسع بكثير. فالفريق ينظر أيضا في المسائل المهمة المتعلقة بأساليب العمل والتي لا تسفر عن اعتماد مذكرات رئاسية، كما أنه يرصد تنفيذ المذكرات القائمة. ولذلك، ستكون التقارير السنوية للفريق العامل مفيدة في إبراز هذا النطاق الأوسع لجهود أعضاء المجلس من أجل تحسين أساليب العمل.

وأود أن أقترح أن ينظر أعضاء المجلس أيضا في تضمين تقارير الفريق العامل إشارة إلى أي مسائل إجرائية مهمة يجري تناولها على مدار العام في مجلس الأمن نفسه، مثل التصويتات الإجرائية أو إضافة بنود جديدة إلى جدول الأعمال. وخلال مناقشات الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي للمجلس، دعت بعض الدول إلى تغطية التطورات الإجرائية في مقدمة التقرير. ولكن نظرا لأن هذا الاقتراح يبدو غير عملي، فإن الفريق العامل قد يجد بديلا قابلا للتطبيق.

ثانيا، أود أن أعرب عن تأييدي للمقترحات الرامية إلى جعل برنامج العمل الشهري للمجلس شاملا تماما. ولم يكن برنامج العمل في سنواته الأولى يتضمن سوى أنشطة المجلس المنشورة في يومية الأمم المتحدة، أي الجلسات الرسمية والمشاورات المغلقة. ولكن هذا المعيار تآكل بمرور الزمن، حيث يتضمن برنامج العمل الآن أنشطة غير رسمية مثل اجتماعات المنسقين السياسيين. ولذلك، أعتقد أن هناك ما يبرر الآن إدراج الحوارات التفاعلية غير الرسمية في برنامج العمل، خاصة وأن هذه الحوارات هي حدث للمجلس يرأسه الرئيس.

ومن المفهوم أن الاجتماعات المعقودة بصيغة آريا ليست مناسبات للمجلس، لأن فرادى أعضاء المجلس يعقدونها دون الحاجة إلى دعم المجلس ككل. ولكن هذه الاجتماعات أصبحت جزءا هاما من كيفية تفاعل أعضاء المجلس مع عموم أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني وبعضهم بعضا. كما أنه يجري تتبعها في موقع مجلس الأمن على شبكة الإنترنت. ومن شأن إدراج هذه الاجتماعات في برنامج العمل – مع تقديم تفسير مناسب – توفير صورة أدق عن كيفية معالجة الأعضاء عموما للمسائل ذات الصلة بالمجلس. وأدرك أن بعض أعضاء المجلس يعارضون إدراج هذه الاجتماعات الأخرى في برنامج العمل. ولكن عندما يرى من يتابعون المجلس أن المعلومات التي ينشرها عن برنامج عمله غير كاملة، فإنهم يلجأون بدلا من ذلك إلى مصادر أخرى، وأعتقد أن ذلك يقوض مصداقية المجلس.

وتتمثل طريقة ثالثة لإلقاء مزيد من الضوء على أساليب عمل المجلس في أن يوفر كل عضو من أعضاء المجلس تغطية أكبر لها خلال جلسات الاختتام التي يعقدونها في نهاية فترات رئاستهم.

أخيرا، يمكن إيلاء اهتمام أكثر تفصيلا للمسائل الإجرائية في كل تقييم شهري للرئاسة. وفيما يتعلق بموضوع التقييمات، أود أن أقدم توضيحا مهما. لقد بدأت هذه التقييمات في عام ١٩٩٧ بموجب المذكرة الرئاسية S/1997/451. وتنص المذكرة على أن التقييمات يعدها أعضاء المجلس "على مسؤوليتهم" و "ألا تُعتبر ممثلة لآراء المجلس".

وكان مفهوما بوضوح خلال السنوات الـ ١٨ الأولى من تنفيذ هذه المذكرة أن التقييمات تُنشر بالصفة الوطنية. وباستثناءين فقط، بلغ معدل النشر ١٠٠ في المائة. ولكن الوضع تغير بشكل كبير في عام ٢٠١٥ عندما دفع بعض أعضاء المجلس، الذين يبدو أنهم لم يكن لديهم علم بالمذكرة الرئاسية، بأنه يجب الاتفاق على التقييمات بتوافق الآراء. ومع ظهور سوء الفهم هذا، انخفض معدل الوفاء بالنشر. فلم يتم نشر سوى ٣ من أصل ١٢ تقييما في عام ٢٠١٦، وبات الأمر ينطوي على صراع منذ ذلك الحين. واليوم، أناشد جميع أعضاء المجلس الحاليين العودة إلى نص وروح المذكرة الرئاسية لعام ١٩٩٧، حتى يمكن العودة إلى النشر بنسبة ١٠٠ في المائة.

إنني أدرك أنه يمكن رسم خطوط قتال داخل المجلس حتى بشأن هذه التدابير غير المهمة نسبيا. ولكن اتخاذ خطوات من هذا القبيل

يمكن أن يمثل اعترافا بأن أساليب عمل المجلس تجعل من الصعب متابعة أعمال هذه الهيئة ويمكن أن يشير أيضا إلى الاستعداد لمعالجة هذه المشكلة. فما أهمية ذلك؟ لا يمكن لمجلس الأمن أن ينجح بمفرده. وكما أشرنا في فصل "تأملات ختامية" من كتابنا، من المهم أن نضع في اعتبارنا أن الهدف النهائي للمجلس هو اتخاذ قرارات فعالة تُنفذ تنفيذا فعالا. والتنفيذ الفعال لا يتطلب مجرد موافقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بل يتطلب أيضا مشاركتها النشطة. وعلى الرغم من أن ثمة عوامل كثيرة تحدد مستوى دعم الدول الأعضاء لقرارات المجلس، فإنه عندما يبدو أن الغموض يحيط بكيفية عمل المجلس، فإن ذلك يمكن أن يزيد من الشعور بعدم الثقة، بل وحتى عدم الشرعية. ومن ناحية أخرى، حتى في أوقات الانقسامات من هذا القبيل، إذا كان يُنظر إلى المجلس على أنه يبذل جهدا بحسن نية لتوضيح أساليب عمله، فإن ذلك يمكن أن يساعد في تعزيز شراكة قائمة على قدر أكبر من التعاون مع عموم الأعضاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سيفرز على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرين.

السيدة لاندغرين (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن إلى مخاطبة المجلس في مناقشته المفتوحة بشأن أساليب العمل للسنة الخامسة. ونعرب عن تقديرنا لألبانيا وللسفير فريد خوجة، بوصفه رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ولجميع أعضاء المجلس المنتخبين الذين أدوا ذلك الدور بنشاط في العقود الماضية.

في عام ٢٠٢٢، ربما يكون مجلس الأمن محط تركيز عالمي ذي طابع انتقادي أكثر من أي وقت مضى في الذاكرة الحية. وتجسد الأسئلة الصعبة المتعلقة بالمجلس التوقعات بأن يعمل أعضاؤه بفعالية للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ومنع الانتهاكات والتصدي لها. وتدخل هذه المسائل أيضا في صميم مهمة هيئة الإبلاغ بوصفها مؤسسة فكرية مستقلة ومحايدة تسعى إلى المساعدة في تعزيز شفافية مجلس الأمن ومساءلته وفعاليته. وأشكر أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى والزملاء داخل الأمم المتحدة ونظرائنا في المجتمع المدني، الذين لولاهم، لما تمكنت هيئة الإبلاغ من العمل بهذه الطريقة. وفي هذا الصدد، تعرب هيئة الإبلاغ عن امتنانها العميق للسيدة هاسميك إيغيان، التي تقاعدت حديثا بعد ست سنوات قضتها بصفتها مديرة شعبة شؤون مجلس الأمن في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ونعرب أيضا عن تقديرنا لجميع الزملاء في الشعبة على عملهم المتفاني. كما أعرب عن تقديري للسيدة لورين سيفرز على عملها في هذا الميدان.

كما أدرك مؤسسو الأمم المتحدة، ينبغي تحقيق السلام بين الخصوم، وليس بين الأصدقاء. وقد توفر أساليب العمل بعض العناصر للتقريب بين المواقف في السياق الحالي الصعب عند استخدامها بطرق تعزز الثقة وتبني المعرفة وتوسع نطاق تولي المسؤولية. ومن شأن توسيع نطاق المسؤولية عن أعمال مجلس الأمن أن يعزز أيضا شرعية المجلس.

في العام الماضي، واجه المجلس أزمات تشمل الحرب في أوكرانيا والاضطرابات في أفغانستان وهايتي وفي عدد من البلدان في أفريقيا، واتُخذت خطوات هامة نحو توسيع نطاق امتلاك الدول الأعضاء لزمام الأمور فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين وزيادة انخراطها بشأنهما. وكان القرار ٢٦٢٣ (٢٠٢٢)، الذي أحال الحالة في أوكرانيا إلى الجمعية العامة، أول قرار "الاتحاد من أجل السلام" يتخذه المجلس منذ أربعة عقود، والذي أعقبه قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦، الذي ينص على أن تجتمع الجمعية بعد أي استخدام لحق النقض في المجلس. وتسلم هذه المبادرات بدور عموم أعضاء الأمم المتحدة في تولي زمام الأمور في الحالات التي يصل فيها المجلس إلى طريق مسدود، وتستجيب أيضا لتوصية مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بأن يواصل المجلس تكييف أساليب عمله لزيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله.

ومن السابق لأوانه التنبؤ بكيفية تطور هذه المبادرة، ولكن أفضل السبل لتوسيع نطاق امتلاك زمام الأمور تقودني إلى التفكير في

مسألة القيام على الصياغة في المجلس، وهو مصطلح لا يعبر تماما عن طابعه الصعب المتمثل في الصياغة وعقد المناقشات والتفاوض بشأن النتائج. ويتقاسم الأعضاء المنتخبون صياغة القرارات بشأن أفغانستان والملف الإنساني السوري، من بين أمور أخرى. ولكن حدثت انفراجة حقيقية في عام ٢٠١٩ من خلال مشاركة الصياغة بين عضو دائم وعضو منتخب، عندما تقاسمت ألمانيا والمملكة المتحدة صياغة القرارات بشأن دارفور والجزاءات المفروضة على ليبيا – وهو أمر مهم بشكل خاص لأن ألمانيا ترأست أيضاً لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وقد أرست ألمانيا والمملكة المتحدة سابقة هامة. وتتقاسم الولايات المتحدة اليوم صياغة القرار مع المكسيك بشأن هايتي وتتقاسمها مع ألبانيا بشأن أوكرانيا.

إن تقاسم صياغة القرار بين الأعضاء الدائمين والمنتخبين يوسّع نطاق المسؤولية ويبني المعرفة ويمكن أن يُسهم في إنشاء استراتيجيات أكثر اتساقاً للمجلس من أجل السلام، ولا سيما عندما يكون المشارك في الصياغة رئيساً لهيئة من الهيئات الفرعية المعنية أو يجلب منظوراً إضافياً مثل الخبرة الإقليمية. ولكن في الوقت الراهن، لا يوجد مشاركة في الصياغة مع أي رئيس للجان الجزاءات – وهم أفراد يتابعون التطورات في أوضاعهم القطرية عن كثب، ومن المرجح أن تكون لديهم رؤى قيمة للمساهمة في صياغة قرارات المجلس.

وفيما يتعلق بتعزيز الثقة، تتيح بعثات المجلس الزائرة فرصة للأعضاء لكي يتواصلوا مع بعضهم بصورة أقل رسمية، فضلاً عن الاطلاع معاً على الحقائق على أرض الواقع. وكان المجلس يقوم بأربع أو خمس بعثات زائرة سنوياً قبل انتشار مرض فيروس كورونا. ويجدر التذكير بأثر البعثات الزائرة مع زيادة إمكانية السفر مرة أخرى.

شهد تقرير مجلس الأمن ردود فعل أعضاء المجلس خلال زيارتهم لحوض بحيرة تشاد في آذار/مارس ٢٠١٧ وأوردها، والتي أسفرت عن القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) الذي يعالج الأبعاد الأمنية والإنسانية والبيئية السلبية لأزمة بوكو حرام في المنطقة. وأشارت بعثات المجلس الزائرة إلى كولومبيا في أيار/مايو ٢٠١٧ وتموز/يوليه ٢٠١٩ إلى دعم المجلس السياسي لتنفيذ اتفاق السلام النهائي لعام ٢٠١٦.

ومع تزايد التركيز على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للنزاعات الجارية أو الناشئة داخل مناطقها، يمكن للمجلس أيضاً أن يعطي الأولوية للزيارات للعمل مع تلك المنظمات في منع نشوب النزاعات على وجه الخصوص.

وهناك طرق أخرى لزيادة المشاركة في الميدان: عن طريق الإنترنت، مثل اللقاءات الأخيرة التي جرت بين أعضاء المجلس وكولومبيا واليمن عبر الأجهزة الرأسية للتخاطب عن طريق الإنترنت، وهي طريقة لا تزال في مهدها وذات نطاق واسع للتطوير؛ والبعثات المصغرة التي أتاحت للمجلس في وقت سابق المرونة للمشاركة السريعة والمباشرة عند الحاجة.

والاقتراح العملي هنا هو أن يعتمد المجلس طريقة أكثر منهجية لاتخاذ قرار بشأن البعثات الزائرة. وأحد الاحتمالات هو أن يقوم الفريق العامل غير الرسمي بالتشاور، في بداية العام، واختيار ثلاث حالات محتملة يمكن أن تستفيد من زيارة المجلس، والتي يمكن أن تُستكمل بعد ذلك برحلات أخرى.

وينبغي أن يستند اتباع نهج منهجي إزاء سفر المجلس في الرحلات الميدانية التي يقوم بها رؤساء الهيئات الفرعية كوسيلة لتعزيز الاستراتيجيات المشتركة في وقت أصبحت فيه الجزاءات أداة متنازعاً عليها على الرغم من كونها إحدى الوسائل الملموسة النادرة التي يستخدمها المجلس للتأثير على أعمال الدول التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يزال المجلس يبيّن أن لديه مجموعة من الأدوات. وفي حين أن هذه الأساليب لن تعوّض أبداً عن الإرادة السياسية اللازمة لاحترام الميثاق، فإن أساليب العمل هي طريقة يومية لكل عضو في المجلس – وربما لكل دولة عضو – لرؤية هذه المؤسسة تؤدي عملها على أفضل وجه ممكن استجابة لعالم خطير وغير منصف وسريع التغير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة لاندغرين على إحاطتها.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجّع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): في البداية، نود أن نشكر مقدمتي الإحاطتين، السيدة كارين لاندغرين والسيدة لورين سيفرز، على إحاطتيهما الشاملتين. كما نشكر السيد فريد خوجة على قيادته لعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن وعلى تنظيمه أحداث اليوم. ونحن واثقون بأن هذا سيساعد على إثراء عمل الفريق بأفكار جديدة – بطبيعة الحال، على أن يكون مفهوماً أن أساليب العمل نفسها وأي خطوات لتعديلها هي حكر على المجلس نفسه.

وما فتئ الاتحاد الروسي يؤيد باستمرار مناقشة مجلس الأمن لهذا الموضوع في شكل مفتوح بمشاركة جميع الدول الأعضاء المهتمة في الأمم المتحدة. ونرى في هذه المناقشة التي مضى عليها الآن سنوات فرصة لزيادة تنسيق مجلس الأمن مع عدد كبير من الدول الأعضاء.

و الكثير من الأفكار التي أُعرب خلال هذه المناقشات أدرج لاحقا في المذكرة الرئاسية S/2017/507 التي تكتسي أهمية حيوية بوصفها خلاصة وافية لممارسات عمل مجلس الأمن والتي يستخدمها الأعضاء غير الدائمين بنشاط كمصدر رئيسي للمعلومات. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن أي إصلاحات يجب أن تركز على زيادة حقيقية في فعالية وكفاءة تنفيذ المجلس لمهامه الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

وكان للقيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا تأثير على عمل مجلس الأمن. بيد أن مجلس الأمن، وعلى الرغم من تلك الصعوبات، تمكن من التكيف بسرعة مع الحقائق الجديدة. وسمحت له التدابير المؤقتة الخاصة بالاضطلاع بعمله دون انقطاع. غير أن الحالة أقنعتنا مرة أخرى بأنه لا بديل عن المناقشات والتفاعل بالحضور الشخصي بين أعضاء مجلس الأمن، ويسرنا أننا عدنا إلى طريقتنا المعتادة في العمل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشدد مرة أخرى على أننا لا نرى أي حاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على تلك التدابير المؤقتة. وإذا تكررت هذه الأزمة، فلدينا طريقة للعمل مبينة في رسائل رؤساء مجلس الأمن التي يمكن دائماً اللجوء إليها.

ولا يمكن فصل المناقشة التقليدية لأساليب عمل مجلس الأمن عن المشاكل الموضوعية الموجودة في عمل المجلس، والتي تجلت بشكل خاص في الآونة الأخيرة. لذلك لا يمكننا أن نتجنب إجراء مناقشة شاملة ومعقدة هنا، بما أن التعديلات التجميلية لن تكون كافية.

وقد ازدادت مؤخراً ممارسة فرادى الأعضاء الذين يستخدمون المجلس لخدمة مصالحهم الوطنية الضيقة أو لتوسيع جدول أعمال المجلس من خلال المسائل المحلية أو السياسية أو مسائل حقوق الإنسان أو المناخ أو غيرها من المسائل، لتتحول من ساقية إلى طوفان. إلا أن ذلك يتجاهل تماماً أن مجلس الأمن من غير المفترض أن يعالج تلك المواضيع، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ليس ذلك فحسب بل إنه لا يستطيع أيضاً أن يساعد في حل تلك المشاكل. ولسوء الطالع، من الواضح بشكل صارخ أن الهدف الرئيسي لتلك الجهود هو ممارسة الضغط على البلدان التي لا تحظى بالرضا. وغالباً ما يتم عمداً إخفاء الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ظهور نزاع معين وإسدال الستار عليها.

وتُسند إلى بعثات الأمم المتحدة، بما فيها عمليات حفظ السلام، مهام غير مناسبة لها ولا يمكنها تنفيذها بفعالية. ويؤدي ذلك إلى زيادة انعدام الثقة فيما يتعلق ب حيادها وفعاليتها. ونشهد أيضاً محاولات لتحويل المسؤولية عن الأزمات التي تظهر ووضعها على عاتق الآخرين. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك نظر المجلس في الحالة

في أفغانستان، عندما يُضيّق النظر عمداً في مشكلة معقدة ويحيلها إلى مجرد مناقشة لحقوق الإنسان. غير أن الانهيار الاقتصادي والكارثة الإنسانية التي سببتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها يتم استبعادهما نفاقاً من المناقشة.

ونلاحظ النهج الذي يتبعه الزملاء الغربيون في تحويل المناقشات إلى مسار مختلف إذا كان القضية لا تتوافق مع مصالحهم. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك المناقشة المتعلقة باستعراض الجزاءات ورفعها عن البلدان التي لم تعد التدابير التقييدية تتوافق فيها مع الحالة الراهنة. وعلى الرغم من أن الأسباب التي فرضت الجزاءات من أجلها لم تعد موجودة، فيتم اختلاق أسباب جديدة مرارا وتكرارا لإبقاء تلك الجزاءات سارية. وبدلاً من افتراض البراءة، تضطر الحكومات مراراً وتكراراً إلى إثبات أن الاتهامات الموجهة إليها لا أساس لها من الصحة. ولم يعد من الممكن إخفاء أنه في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان، يجري تمديد الجزاءات لغرض وحيد هو مواصلة الضغط الخارجي عليهما.

ونلاحظ مع الأسف تزايد عدم قدرة المجلس على الانخراط في مفاوضات ومناقشات بناءة. وبدلا من إيجاد حلول للمشاكل المعقدة، الأمر الذي يتطلب في الواقع وقتا واستعدادا للتوصل إلى تسوية، غالبا ما تسلك البلدان الغربية الطريق الأسهل. وتشجع تلك الدول استخدام حق النقض أو الامتناع عن التصويت على الوثائق. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الملف الكوري الشمالي، عندما تم رفض فك الارتباط الذي اقترحناه مع زملائنا الصينيين، والذي كان من شأنه أن يسمح باعتماد وثيقة للمجلس بتوافق الآراء.

أشير إلى أن مسألة حق النقض لا تندرج تحت فئة أساليب العمل، ولكنها محور هيكل مجلس الأمن برمته ومفتاح تحقيق نتائج متوازنة في المجلس. ولكن هذا لا ينفي الحاجة إلى اتباع أساليب عمل ونُهج تفضي إلى حلول توفيقية. ومن الضروري السعي للتفاوض مع الزملاء الآخرين والاستماع والإصغاء لهم.

وعلى العكس من ذلك، يتم استخدام الاتهامات غير المباشرة وأساليب التخريب والإملاءات والتلاعب. وفي بعض الحالات، على سبيل المثال، فيما يتعلق بأوكرانيا، وصل الأمر حتى إلى حد السخافة. لقد أصبح مجلس الأمن بالنسبة للبلدان الغربية ساحة لحياكة الأكاذيب والخطاب الدعائي. وعلاوة على ذلك، يتم تقديم رأي الغرب على أنه الرأي الوحيد الصحيح في المطلق. وهذا الاتجاه المدمر لا يؤدي إلا إلى زيادة الانقسام بين أعضاء المجلس.

وإزاء تلك الخلفية، أصبحت مسألة المهمة غير الرسمية المتمثلة في تولي الصياغة فيما يتعلق ببعض الملفات ذات أهمية حاسمة على نحو متزايد. وفي الوقت الراهن، تضطلع ثلاثة وفود فقط بمسؤولية الصياغة بشأن معظم المسائل. وعلى الرغم من أن المكانة الوطنية لهذه الدول مفقودة منذ زمن طويل، يعتبر أعضاء هذه الوفود أنفسهم خبراء إقليميين ويناصرون دولا أو حتى مناطق أخرى. ويتم تجاهل آراء البلد المضيف والجهات الفاعلة الإقليمية، التي غالبا ما تكون أكثر دراية بالحالة على أرض الواقع، بل في بعض الأحيان يتم تجاهل آراء ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة تماما.

ومن الأمثلة الواضحة على إساءة استخدام دور القائمين على الصياغة، إجراءات التفاوض على قرارات مجلس الأمن، حيث غالبا ما يجري العمل ضمن إطار زمني مستحيل لا يتيح المجال ليجري الخبراء استعراضا شاملا للوثائق. وفي الوقت نفسه، تتعرض البلدان التي تعارض هذا النهج لضغوط لم يسبق لها مثيل. ونتيجة لذلك، أصبح لدينا وثائق فجة لا تأخذ شواغل أعضاء مجلس الأمن في الحسبان وتنيط بالأمانة العامة ولايات غير واضحة. وهذا النهج لا يفضي إلى تسوية النزاعات بفعالية. وفي هذا الصدد، نود بصفة خاصة أن نسلط الضوء على وفد المملكة المتحدة وتعامله المتحيز بشكل واضح مع ملفيّ اليمن وليبيا. وعلى وجه الخصوص، نلاحظ أن مشروع البيان الرئاسي الذي أعدته روسيا والذي يحدد الموقف المشترك لأعضاء مجلس الأمن المؤيد لاستقرار عملية الانتقال السياسي والحفاظ عليها في ليبيا، قد تسبب في موجة غضب لا يمكن تفسيرها في أوساط القائمين على الصياغة غير الرسميين البريطانيين.

وقد دأبنا على الدعوة إلى توسيع دائرة أصحاب المصلحة، في المقام الأول من خلال ضم أعضاء غير دائمين. ونسترشد بالفرضية

التي تنص عليها مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507 بأنه يجوز لأي عضو في المجلس أن يقوم على الصياغة وأنه يجوز لأكثر من عضو واحد المشاركة في الصياغة. ومن شأن إعادة النظر في مسألة القيام على الصياغة، وهي مهمة غير رسمية، أن تساعد على تحسين فعالية مجلس الأمن. وسنواصل إثارة هذه المسألة في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

ما زلنا نوجه الانتباه إلى تراكم وثائق المجلس وتدفقها. فمجلس الأمن يصدر كل عام عدة مئات من الوثائق. ومن المؤسف أن القيمة المضافة لبعضها أمر مشكوك فيه. كما أن ممارسة الإدارة التفصيلية المفرطة بشأن مشاريع القرارات، وهو أمر ملحوظ بكثرة، غير مفيدة. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أن تكون المنتجات النهائية لمجلس الأمن موجزة وواضحة ومفهومة، والأهم من ذلك، عملية المنحى.

في الختام، لا يفوتني في هذا السياق أن أذكر المسألة التي كثيرا ما أثيرت بشأن عدد الجلسات المفتوحة والمغلقة لمجلس الأمن. وقد دعت روسيا باستمرار إلى الحفاظ على التوازن بين الاثنتين. وفي هذا السياق، يمكننا أن نرى أن بعض أعضاء المجلس، بينما يدعون ظاهريا إلى أقصى قدر من الشفافية في مناقشة المسائل الخاصة ببلدان بعينها، فإنهم يستخدمونها في الواقع لأغراض دعائية بحتة، مفضلين النظر في المواضيع الحساسة أو المحرجة خلف الأبواب المغلقة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر أيرلندا أن تدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى ألبانيا، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على تنظيم هذه المناقشة المهمة. وأود أيضا أن أشكر مقدمتي الإحاطتين، السيدة لورين سيفرز والسيدة كارين لاندغرين، على أفكارهما وتوصياتهما القيمة والمهمة.

إن أساليب العمل ليست غاية في حد ذاتها. وبوصفنا أعضاء منتخبين، فإننا نسعى إلى تحسين الطريقة التي يعمل بها المجلس لأننا نتشاطر هدفا مشتركا – مجلس أمن أكثر فعالية. ونريد للمجلس أن يتصدى، بكفاءة أكبر، للأخطار المعقدة والمترابطة التي تهدد السلام والأمن والتي نواجهها بصورة جماعية.

وبوصفنا أعضاء منتخبين، فإننا نفهم ونحترم مسؤولياتنا والتزاماتنا الموكلة إلينا من خلال انتخابنا من قبل الجمعية العامة. ولذلك، نريد للمجلس أن يعمل بطريقة تزيد من شرعيته لأقصى حد. وهذا يعني جعله قدر الإمكان تمثيليا وشفافا وفعالا وشاملا للجميع وخاضعا للمساءلة، وفقا للولاية المسندة إليه. ولنكن واضحين: إن من شأن زيادة الشفافية في المجلس وإخضاعه لقدر أكبر من المساءلة جعله في وضع أفضل للوفاء بمهامه الأساسية المتمثلة في منع نشوب النزاعات وحلها. وإذ نأخذ ذلك في الحسبان، نتناول، نحن الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن، مسألة أساليب العمل.

ولتحقيق هذا الهدف، يود العشرة المنتخبون طرح عدد من النقاط والاقتراحات.

أولا، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يعزز تفاعله مع عموم أعضاء الأمم المتحدة. وهذا يعني المزيد من الشفافية في طريقة عملنا. ويعني ذلك أيضا إتاحة مزيد من الفرص أمام أعضاء الجمعية العامة، الذين يتصرف مجلس الأمن بالنيابة عنهم، للتفاعل بشأن أعمال المجلس، مع الحفاظ على مختلف الأدوات التي يقودها مجلس الأمن لكفالة فعاليته.

ونعتقد أنه يمكن تحسين التنسيق والتعاون والتفاعل بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ويصدق ذلك بصفة خاصة على لجنة بناء السلام، التي يمكنها أن تقدم مشورة قيمة ووجهات نظر شاملة لدعم عمل مجلس الأمن. وينبغي دعوة رؤسائها إلى تقديم إحاطة إلى المجلس كلما أمكن ذلك.

وتؤدي الرئاسة الشهرية أيضا دورا مهما بشأن ذلك التعاون. ويشكل تنظيم جلسات إحاطة بشأن برنامج العمل أدوات مفيدة للدول الأعضاء ووسائط الإعلام والمجتمع المدني. كما نشجع على عقد جلسات اختتام تفاعلية شهرية، ونرحب بأن ذلك أصبح ممارسة معتادة في جميع رئاسات المجلس.

وتشكل التقييمات الشهرية، التي يجري إعدادها تحت سلطة كل رئاسة، سجلات مفيدة لعمل المجلس، وللأسف أحياناً، لتقاعسه عن العمل. وينبغي أن تكون هذه التقييمات صريحة وحسنة التوقيت. وينبغي أن تحلل عملنا وتقيّمه. وينبغي أن تتمكن الدول الأعضاء والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من الرجوع إلى هذه الوثائق وأن تجد فيها تجسيدا دقيقا لواقع مجلس الأمن، بدلا من قوائم الجلسات.

وقد نشر ١٠ أعضاء في المجلس في العام الماضي التزاماتهم بشأن أساليب العمل الشهرية. ونرى في تلك الممارسة المتنامية خطوة في الاتجاه الصحيح – خطوة نحو تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507 والمذكرات الرئاسية الـ ١٣ المعتمدة منذ أحدث إصدار للمذكرة الرئاسية S/2017/507، وخطوة نحو مزيد من الشفافية والمساءلة. وندعو جميع رئاسات المجلس المقبلة إلى صياغة التزامات أساليب العمل الشهرية وتعميمها وتنفيذها.

إن الأعضاء المنتخبين يضيفون منظورات وأفكارا جديدة إلى عمل المجلس. وفي السنوات الأخيرة، سعى الأعضاء العشرة المنتخبون سعيا حثيثا إلى ابتكار وتحسين أساليب عمل المجلس. فعلى سبيل المثال، وفرت التزامات أساليب العمل المشتركة للأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين في عام ٢٠٢١ مخططا مفيدا ومهدت السبيل أمام الالتزامات اللاحقة بشأن أساليب العمل المشتركة، مثل تلك التي اعتمدها أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي في العام الماضي. وسنواصل الابتكار وندعو جميع الأعضاء، الحاليين والجدد، إلى الاقتداء بنا.

وينبغي ألا يكون وجود مجلس شفاف على حساب مجلس يتسم بالكفاءة والفعالية. فالأمر ليس لعبة محصلتها صفر. ويجب على المجلس أن يحقق توازنا سليما بين الجلسات العلنية والسرية بغية تعزيز شفافية عمله وبروزه وتشجيع المزيد من التفاعل بين المناقشات وبناء توافق الآراء.

ونعتقد أيضا أنه يمكن تعزيز شفافية المجلس وخضوعه للمساءلة فيما يتعلق بالوثائق الموجهة إليه من الدول الأعضاء. ويتصل بذلك ضرورة تحسين توفير المعلومات ووثائق المجلس، السابقة والحالية على السواء، لأعضاء مجموعة الدول العشر المنتخبة.

المجلس الفعال هو مجلس مرن يتعلم من التجارب السابقة ويستعد للاضطرابات المستقبلية. ونشدد على أهمية تسجيل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من أساليب العمل التي أرساها المجلس خلال جائحة مرض فيروس كورونا.

ثانيا، نعتقد أن من الأهمية بمكان إدماج منظور جنساني في جميع أساليب عمل مجلس الأمن. ويسعدنا أن نلاحظ أننا شهدنا تقدما هاما خلال العام الماضي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الالتزامات المشتركة للالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي اعتمدها بعض أعضاء المجلس. ولقد كفلنا معا تركيزا مستمرا وضروريا على المساواة بين الجنسين في جميع أعمال المجلس.

ولا يمكننا أن نتهاون في أمر المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في أعمال المجلس. ونشجع في هذا الصدد جميع الرئاسات على السعي إلى تحقيق التوازن والتنوع بين الجنسين عند اختيار مقدمي الإحاطات. يجب أن نكفل وجود النساء على الطاولة وسماع أصواتهن والانصات إليهن. وتشارك أيضا مجموعة الدول العشر بنشاط في المناقشات التي تُجرى في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، بقيادة ألبانيا، بشأن مشروع مذكرة رئاسية تتعلق بهذه المسألة.

ثالثا، الجزاءات المحددة الأهداف التي يفرضها مجلس الأمن هي أداة هامة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ولذلك فهي ذات أهمية حاسمة لتنفيذ ولايته. وتشدد مجموعة الدول العشر على أهمية المساءلة والشفافية في عمل لجان الجزاءات. وينبغي مواءمة أساليب عملها مع المعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بضرورة زيادة فعالية جزاءات الأمم المتحدة عن طريق تعزيز الإجراءات العادلة والواضحة في نظم جزاءات الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات استعراض مماثلة لآلية أمين المظالم المعنية بنظام الجزاءات التابع للجنة المنشأة عملا

بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

وينبغي للمجلس أن يسعى جاهدا لضمان أن تكون قراراته واضحة ومركزة. ومع تطور النزاعات، ينبغي أيضا أن تتطور استجاباتنا الجماعية. وينبغي للمجلس أن يأخذ في الحسبان فعالية الجزاءات خلال المراحل المتطورة للنزاعات. ولدى قيامه بذلك ينبغي له أيضا أن يكفل ألا تترتب على الجزاءات آثار إنسانية ضارة على السكان المدنيين أو أن تؤثر سلبا على الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها المنظمات الإنسانية.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي لرؤساء لجان الجزاءات أن يشاركوا بقدر أكبر في المشاورات الأولية بشأن تجديد الجزاءات التي يقودها واضعو النصوص.

وفيما يتعلق بأساليب عمل الهيئات الفرعية، بما فيها لجان الجزاءات، يلزم اتباع منهجية شفافة ومفتوحة وقائمة على الأدلة. وأي بند من بنود جدول الأعمال يجري عرضه للنظر فيه وأي تعليق بشأن طلبات الإدراج في القائمة أو مسائل أخرى تتعلق بأعمال اللجان يجب دعمها كتابيا. وينبغي أن تكون مصحوبة بالتبرير اللازم من جانب العضو المطالب بذلك في اللجنة المعنية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان حفظ السجلات بكفاءة. فمن شأن ذلك أن يساعد على ضمان مصداقية عمل اللجان، وبالتالي المجلس.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لإدراج الأفراد والكيانات في القوائم وشطبهم منها في إطار نظم جزاءات الأمم المتحدة أن يكونا موضوعيين وقائمين على الأدلة. ويشدد أعضاء مجموعة الدول العشر على الحاجة الماسة والملحة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن حتى يجسد المجلس الحقائق المعاصرة. وبينما يحتاج المجلس إلى أن يكون أكثر كفاءة وتمثيلا وشفافية وخضوعا للمساءلة وديمقراطية، فإنه لا يزال يفتقر إلى تكوين تمثيلي حقيقي.

ومنذ المناقشة الأخيرة لأساليب العمل (انظر S/PV.8798)، أخفق المجلس في اعتماد ثلاثة مشاريع قرارات بسبب استخدام حق النقض. فقد يمنع استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه المجلس من التحرك بشأن مواضيع حيوية. تدعو مجموعة الدول العشر إلى الانضباط في استخدام حق النقض، وخاصة على الإجراءات الرامية إلى منع أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا – والتي هي في صميم ولاية المجلس.

إن مجموعة الدول العشر تمثل ثلثي أعضاء المجلس، ورأينا الموحد واضح: إن المثل العليا للشفافية والمساءلة والشمولية والفعالية ستتحقق بشكل أفضل إذا تم تقاسم عبء عمل المجلس بالتساوي بين جميع أعضائه. وينطبق ذلك على ترتيبات وضع النصوص والمشاركة في ذلك، فضلا عن اختيار الهيئات الفرعية ورئاستها.

وندعو إلى التنفيذ الكامل للمذكرة الرئاسية S/2017/507 والمذكرات المعتمدة بعدها بشأن اختيار رؤساء الهيئات الفرعية. ينبغي أن تبدأ هذه العملية في أقرب وقت ممكن بعد انتخاب أعضاء المجلس الجدد. وينبغي ألا تؤخذ آراء الأعضاء الجدد بشأن هذا التخصيص في الاعتبار فحسب؛ بل يجب أن تكون هي العوامل الحاسمة والفاصلة.

كما ينبغي النظر في خبرة الأعضاء المنتخبين في مجالات معينة. ومن المهم أنه ينبغي احترام أي اقتراح بتوافق الآراء يقدمه الأعضاء المنتخبون. ومن الأهمية بمكان أن تكتمل هذه العملية في الوقت المناسب. فسوف يتيح ذلك للأعضاء الجدد فهم عمل الهيئات الفرعية ورصده عن كثب بشكل أفضل خلال فترة المراقبة التي تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر. ونأسف لعدم الوفاء بذلك الجدول الزمني في العامين الماضيين.

وفي الختام، لقد تم في وقت سابق من هذا الشهر انتخاب خمسة أعضاء جدد في المجلس. وينبغي لعملية التجديد المستمرة، التي يجسدها أعضاء المجلس المنتخبون العشرة، أن تتيح الفرصة للتفكير في الطريقة التي نعمل بها وتحسينها. إن ميثاق الأمم المتحدة ملزم لنا جميعا. ويجب على كل دولة، بما في ذلك الأعضاء الدائمون، أن تمتثل لالتزاماتها.

إن موقفنا بسيط: إذا أردنا أن نرقى إلى مستوى المثل العليا للميثاق، حتى لو كان الميثاق لا يتغير، فلا بد من تطوير أساليب عمل مجلس الأمن. ولتحقيق ذلك، وبإسهامات من عموم الأعضاء، نحتاج إلى شعور متجدد بالإلحاح والهدف المشترك، منفردين ومجتمعين، حول هذه الطاولة.

نحن، الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن، نتكلم بصوت واحد لنؤكد من جديد التزامنا اليوم بالارتقاء إلى مستوى المسؤولية المناطة بنا من خلال انتخابنا من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقيام بذلك تحديداً: العمل معا من أجل مجلس أكثر فعالية وشفافية وشمولية وتمثيلا للجميع.

السيدة ساها (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة. ونعرب عن تقديرنا لكم على قيادتكم للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. كما نشكر مقدمي الإحاطات اليوم. ونعرب عن تقديرنا للسيدة لاندغرين على تقرير مجلس الأمن، الذي يشكل موردا قيما لمراقبي مجلس الأمن، وللسيدة سيفرز، التي تمتلك حرفيا خبرة كبيرة في إجراء مجلس الأمن، والذي لا يزال موردا حيويا لنا جميعا. إننا نقدر ونثّمن كثيرا عمل الفريق العامل غير الرسمي.

ونعرب عن تقديرنا لتركيزكم، سيدي، بصفتكم رئيسا للفريق العامل غير الرسمي، على تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي هي الدليل الأساسي لممارسة مجلس الأمن وتدوينها. لقد كانت المذكرة ٥٠٧ والمذكرات ذات الصلة التي اعتمدها المجلس فيما بعد نتاج سنوات من الممارسة والمفاوضات. وبصفة عامة، معظم الأدوات اللازمة لتحسين أساليب عمل المجلس مدرجة بالفعل في المذكرة ٥٠٧. الأمر ببساطة يتعلق بإرادتنا الجماعية وتفانينا في تنفيذ أحكامه.

وقد سُررنا بالتقدم الذي أحرزه المجلس في إشراك المزيد من مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني في عمله. والجدير بالذكر أيضا بصفة خاصة أن المجلس قد حسّن التوازن بين الجنسين لدى مقدمي إحاطاته من المجتمع المدني. وبغية ضمان أن يراعي مجلس الأمن تماما جميع المنظورات عند التداول بشأن الحالات المعروضة عليه، من المهم جلب جميع الأصوات إلى طاولة مجلس الأمن.

واستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا، تمكن المجلس من الوفاء بولايته بموجب المادة ٢٨ من ميثاق الأمم المتحدة، واستمر في الاضطلاع بعمله. وعلى الرغم من عدم تمكن المجلس من عقد جلسات بالحضور الشخصي، فقد اعتمد مشاريع قراراته من خلال عملية مراسلة عبر الإنترنت. ولا تزال الولايات المتحدة ترى أن الاجتماعات التي يعقدها المجلس عبر الإنترنت ينبغي أن تُعتبر جلسات رسمية لمجلس الأمن، بموجب النظام الداخلي المؤقت، حتى يتمكن من اعتماد مشاريع القرارات في جلساته عبر الإنترنت.

ومع انحسار الجائحة، نرى أنه سيكون من المفيد لمجلس الأمن أن يضع خطة تأهب لتحديد كيفية المضي قدما في حالات الطوارئ في المستقبل. فبوجه عام، يُفضل أن نكون مستعدين للمستقبل من خلال إرساء عملية تداولية مدروسة جيدا، بدلا من التخبط عند الاستجابة لأزمة لم تكن في الحسبان.

وندرك المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الولايات المتحدة بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن. ولا نعتبر هذا الوضع أمرا مسلما به. ويستند منظور الولايات المتحدة بشأن أساليب عمل المجلس، كونها عضوا دائما فيه، إلى أكثر من ٧٦ عاما من الخبرة. ولدينا وجهة نظر بعيدة المدى. وفي كل مرة يُقدم فيها مقترح لتعديل أساليب عمل المجلس، نكون في وضع يمكننا من تقييم آثاره المؤسسية الطويلة الأجل.

إننا نوازن وضوح القواعد الثابتة والراسخة مع الحاجة إلى المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف. وندرك أن هناك دائما مجالا للتحسين وأنه يمكن للمجلس أن يسعى دائما نحو تحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة والشفافية، مع مراعاة أن العديد من أساليب عمله قد صمدت أمام اختبار الزمن وأنها قائمة لسبب وجيه. ونلتزم بمواصلة التشمير عن سواعدنا والعمل بغية تحسين أساليب عمل المجلس من خلال الفريق العامل غير الرسمي.

وفيما يتعلق بموضوع حق النقض، اتخذت الجمعية العامة مؤخرا القرار ٢٦٢/٧٦، الذي ينص على عقد جلسة للجمعية العامة في كل مرة يُستخدم فيها حق النقض في مجلس الأمن. وافتخرت الولايات المتحدة بمشاركتها في تقديم ذلك القرار المبتكر. وعقدت الجمعية العامة مؤخرا أول جلسة لها عملا بذلك القرار بعد الاستخدام الثنائي لحق النقض ضد مشروع القرار الذي اقترحته الولايات المتحدة ردا على القذائف التسيارية التي أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي حين شعرت الولايات المتحدة بخيبة أمل عميقة لأن استخدام حق النقض حال دون اعتماد مشروع القرار هذا، فقد سرها أن تشهد التنفيذ السلس للقرار ٢٦٢/٧٦. وقد تمكن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقديم تقرير خاص قائم على الحقائق إلى الجمعية العامة بناء على دعوة منها. وأتاحت جلسة الجمعية العامة الفرصة لمن استخدموا حق النقض لشرح موقفهم وللدول الأعضاء في الأمم المتحدة للرد على استخدام حق النقض.

ولاحظنا أن ما يقرب من ٨٠ دولة عضوا شاركت في المناقشة. ولاحظنا أيضا أن عقد جلسة للجمعية العامة لا يعني بالضرورة أن الجمعية العامة بحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن موضوع مشروع القرار الذي استخدم حق النقض ضده. وإجمالا، أظهر القرار ٢٦٢/٧٦ توازنا سليما بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديرنا لبعض الأبطال المجهولين. فنحن نقدر تقديرا عميقا العمل الذي تضطلع به شعبة شؤون مجلس الأمن من وراء الكواليس، فهي توفر الذاكرة المؤسسية وتضطلع بالأعمال الإجرائية لمجلس الأمن. ويمكّن العمل غير المرئي الذي تضطلع به شعبة شؤون مجلس الأمن من الانتقال من رئاسة إلى رئاسة، شهرا بعد شهر، بيسر وسلاسة.

ولا أريد أن أغفل ذكر بقية موظفي الأمانة العامة، مثل المترجمين الشفويين الذين يترجمون شفهيا الآن هذه الكلمات ذاتها إلى اللغات الرسمية الخمس الأخرى للأمم المتحدة، وموظفي خدمات المؤتمرات الذين يكفلون تمكننا من الاجتماع فعليا في القاعة اليوم. فكل جلسة تنعقد لمجلس الأمن هي نتاج جهد جماعي يبذله عدد كبير من الناس، بدءا من الممثلين الدائمين إلى المنسقين السياسيين، وصولا إلى موظفي الأمانة العامة، وكلهم يعملون في تضامن من أجل تحقيق غاية مشتركة هي صون السلام والأمن الدوليين. وفي نهاية المطاف، هذا هو جوهر أساليب عمل المجلس.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر ألبانيا، بوصفها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على إدارتها الممتازة لهذا الموضوع المهم. وأشكر أيضا مقدمتي الإحاطتين على تأملاتهما في أساليب عمل مجلس الأمن.

وإذ نتحول عن أساليب العمل عبر الإنترنت التي استحدثت استجابة لجائحة مرض فيروس كورونا، نرحب بعودتنا إلى المشاركة الكاملة في المناقشات المفتوحة، مثل هذه المناقشة اليوم، لكي نبقى على اتصال بعضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وأتفق مع زميلي الروسي وزميلتي ممثلة الولايات المتحدة وغيرهما ممن يقولون إننا نقدر حقا الاجتماعات بالحضور الشخصي، على الرغم من أننا نجحنا في إدارة الأمور جيدا خلال فترة تطبيق أساليب العمل عبر الإنترنت. ومع ذلك، لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله لكفالة أن يظل المجلس فعالا وكفؤا.

وتظل رؤيتنا هي أن المجلس ينبغي أن يكون قادرا على حل المشاكل من خلال إجراء مناقشات تفاعلية وبناء توافق في الآراء وإرساء عملية صياغة مسؤولة وصناعة قرارات لها تأثير حقيقي على أرض الواقع. وذلك يتطلب في بعض الأحيان إجراء مناقشات في جلسات مغلقة، بدلا من الجلسات المفتوحة. ونتطلع إلى العودة الكاملة إلى غرفة المشاورات.

وفيما يتعلق بالقيام على الصياغة، هناك عرف طويل الأمد في هذا الشأن لدعم الاتساق. ومع ذلك، وكما رأينا وسمعنا، وكما قالت السيدة سيفرز، فإنها ممارسة مرنة تشاطرناها، نحن المملكة المتحدة، مع ألمانيا بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال

الفترة الانتقالية في السودان، ونتشاطرها الآن مع غابون بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

وهذا يعني الاستجابة لمنع نشوب النزاع أو ردع التصعيد ومناقشة المسائل حتى لو كان ذلك غير مريح للبعض. وتقع على عاتق جميع أعضاء المجلس مسؤولية التمسك بميثاق الأمم المتحدة. وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦، بشأن حق النقض، الذي شاركنا في تقديمه، خطوة جديرة بالترحيب نحو كفالة الشفافية والمساءلة عندما يعرقل أحد أعضاء المجلس اتخاذ إجراء لصون السلام والأمن الدوليين، كما سمعنا ورأينا، على سبيل المثال، فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويتعين علينا أيضا أن نبذل المزيد من الجهد لكفالة استخدام وقت المجلس على نحو فعال. وذلك يعني احترام ولاية المجلس وعدم استخدامه منبرا للدعاية والتضليل. ومن المؤسف أن روسيا تواصل فعل ذلك منذ غزوها غير الشرعي لأوكرانيا. وهي لا تزال تنكر أن هناك حربا جارية، حتى مع استمرار سقوط صواريخها كالمطر على أهداف مدنية.

وفيما يخص ادعاءات الاتحاد الروسي ذات الصلة بقيامنا على الصياغة بشأن ليبيا، أوضحت في المجلس أمس (انظر S/PV.9078) موقفنا الوطني، الذي يؤيده كثيرون آخرون، وهو أن انسحاب مرتزقة مجموعة فاغنر أمر ضروري لإحراز التقدم في ليبيا.

وفيما يتعلق باليمن، أنوه ببساطة إلى أنه ملف أحرزنا فيه تقدما منذ بداية العام. وبفضل عمل أعضاء المجلس وبلدان المنطقة والأمم المتحدة، لا تزال الهدنة التي تحققت بشق الأنفس قائمة.

وإذا كنا سنناقش المسائل الإجرائية اليوم، فينبغي أن ننظر إلى النظام الأساسي للأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن التحدي الحقيقي الذي يواجهه أداء المجلس فيما يتعلق بعمله هو أن عضوا دائما قد مزق ميثاق الأمم المتحدة وغزا جارا له ذا سيادة. والتداعيات العالمية لذلك عميقة وتؤثر على العديد من المسائل المعروضة على المجلس. وأنا متأكد من أننا سنسمع الدول الأعضاء اليوم تعرب عن شواغلها بشأن الانقسامات في المجلس. وتعديل أساليب العمل لن يحل تلك الانقسامات، بل إنهاء حرب روسيا غير الشرعية هو الذي سيحلها.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الهند والبرازيل في مناقشة اليوم المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

أولا، نود أن نشكر ممثلة أيرلندا على البيان الذي أدلت به باسم الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن، الذي نؤيده وندعمه بشكل كامل.

ونود أيضا أن نشكر ألبانيا على تنظيم هذه المناقشة المهمة اليوم. وتكتسي هذه المسألة أهمية لدى جميع أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، عندما يتطلع العالم إلى مجلس الأمن لإيجاد حلول وتولي زمام القيادة.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى مقدمتي الإحاطتين على تشاطرهما رؤاهما المفيدة بشأن هذا الموضوع.

ويلخص البيان الذي أدلي به باسم الأعضاء العشرة المنتخبين شواغلنا الرئيسية بشأن ضرورة تعزيز أساليب عمل مجلس الأمن. ونشدد على ضرورة التوزيع العادل للمسؤوليات بين الأعضاء المنتخبين والدائمين. ويجب أن يتسم اختيار رؤساء الهيئات الفرعية وتوزيع أدوار القيام بالصياغة بالانفتاح والشفافية، وأن يستندا إلى مشاورات شاملة ويسترشدا بمنظور أكثر تكاملا. وتلك واحدة من أفضل الطرق لتعزيز عملية صنع القرار.

وهناك بنود مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن لم تجر مناقشة بشأنها منذ إنشاء الأمم المتحدة. وهناك ما يدعو إلى بدء مناقشة بشأن استعراض البنود المدرجة في قائمة المسائل المعروضة على المجلس بطريقة واقعية وتطلعية، وتقدم المذكرة الرئاسية S/2017/507 توجيهات وافرة بشأن ذلك.

وبينما أجريت بعض التحسينات المهمة في أساليب العمل، تغتنم البرازيل والهند هذه الفرصة لتؤكدا مجددا أن المشاكل التي يعاني منها

مجلس الأمن أعمق بكثير من مجرد أساليب عمله. وتحسين أساليب عمل المجلس لن يكون كافيا أبدا لتصحيح مشكلته الأساسية، التي تنبع من افتقاره إلى التمثيل. ولذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن أي مناقشة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن يجب أن تتم في الإطار العام لمسألة إصلاح مجلس الأمن. وهناك حاجة ملحة إلى إصلاحات شاملة للمجلس، بما في ذلك حجمه وتكوينه. إنه هدف سياسي من الدرجة الأولى، كما يتضح من البيانات التي أدلى بها زعماؤنا، عاما بعد عام، خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. فكيف يمكننا أن نجلس هنا متجاهلين تلك الدعوات؟

ويشكل وجود مجلس أمن أكثر تمثيلا وفعالية وشرعية عنصرا محوريا في إصلاح النظام المتعدد الأطراف. ونحن بحاجة إلى مجلس أمن يعكس على نحو أفضل التنوع الجغرافي والتنموي للأمم المتحدة اليوم، حيث تجد أصوات البلدان النامية والمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا، بما فيها أفريقيا وأمريكا اللاتينية والغالبية العظمى من آسيا والمحيط الهادئ، مكانها المستحق على الطاولة. ومن أجل ذلك، فإن توسيع المجلس في فئتي العضوية كلتيهما أمر ضروري للغاية. وتلك هي الطريقة الوحيدة لجعل تكوين المجلس وديناميات صنع القرار متماشية مع الحقائق الجيوسياسية المعاصرة.

فلم يعد بوسعنا أن نختبئ وراء ستار المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة وأن نتشدق بالكلام عن المسألة الملحة الأوسع نطاقا المتمثلة في إصلاح المجلس. وإذا كانت البلدان مهتمة حقا بتعزيز مساءلة المجلس ومصداقيته، فإننا ندعوها إلى أن تدعم علنا مسارا واضحا لتحقيق ذلك الإصلاح، بطريقة محددة زمنيا، من خلال العملية الوحيدة القائمة في الأمم المتحدة، أي بالانخراط في مفاوضات قائمة على النصوص، لا مناقضة بعضنا بعضا أو تجاهل مواقف بعضنا كما ظللنا نفعل على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ومع تطور التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، يجب على المجلس أن يتطور أيضا. ونطلب من الذين يعرقلون إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الحيوية أن يصغوا إلى النداءات الداعية إلى إصلاح حقيقي وأن يسهموا في جعل المجلس صالحا حقا للغرض من أجل القرن الحادي والعشرين.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين المديرة التنفيذية لتقرير مجلس الأمن، السيدة كارين لاندغرين، ومديرة إجراءات مجلس الأمن، السيدة لورين سيفرز، على إحاطتيهما. كما أشكر الحاضرين من غير أعضاء المجلس على اهتمامهم ومشاركتهم النشطة في هذه الجلسة.

إن أساليب العمل حيوية للاضطلاع الفعال بواجبات المجلس. فهي سياسية إلى حد كبير ولم تكن على الإطلاق – ولن تكون مطلقا – مجرد مسائل فنية. وبالنظر إلى المشهد السياسي الدولي سريع التغير والمخاطر الأمنية المتغيرة، فضلا عن جميع أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي وتحسين الظروف في العالم المادي، يتحتم على المجلس أن يحسن أساليب عمله من أجل مواكبة الظروف المتغيرة، وتعزيز قدرته وكفاءته، والوفاء بولايته على نحو أفضل.

ففي صميم أساليب عمل المجلس التي لا تعد ولا تحصى يكمن المبدأ الأساسي للتضامن والوحدة. ويجب على أعضاء المجلس أن يضعوا في اعتبارهم دائما أن جدول أعمالنا الوحيد هو جدول الأعمال المشترك لصون السلام والأمن، الذي لا بديل عنه. ومهما كانت التحديات التي تواجهنا متنوعة ومعقدة، فإن الوقوف معا في تضامن ووحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين هو دائما مسؤوليتنا الرئيسية.

ويجب أن يظل المجلس ملتزما بتعزيز الحل السياسي للمسائل الساخنة بينما يعمل بجهد أكبر على الصعيد الدبلوماسي من أجل المساعي الحميدة والوساطة للدفع بنشاط نحو المفاوضات والحوار وحل التوترات. وينبغي لأعضاء المجلس أن يبدوا احتراما متبادلا، وأن يتشاوروا فيما بينهم تشاورا كاملا، وأن يستوعب كل منهم شواغل الآخر قدر الإمكان مع الامتناع عن التكثيف المتعمد للتوترات والاختلافات، ناهيك عن خلق الانقسام والمواجهات بصورة مصطنعة.

إن مجلس الأمن ملك لجميع الدول الأعضاء. وينبغي له أن يستمع إلى الآراء الواسعة النطاق في سياق عمله، وأن يأخذ شواغل الدول والمنظمات الإقليمية على محمل الجد وأن يسعى جاهدا إلى العمل بمزيد من التنسيق والتآزر مع رئيس الجمعية العامة والأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام.

وما فتئ مجلس الأمن يستكشف بنشاط، في السنوات الأخيرة، سبل تحسين أساليب عمله وتعزيز كفاءته، مع تحقيق العديد من النتائج الإيجابية. ومن الجدير بالذكر على وجه الخصوص أن المجلس، في ذروة جائحة مرض فيروس كورونا، أجرى تعديلات في الوقت المناسب على أساليب عمله لضمان أدائه لمهامه الطبيعية.

وفيما يتعلق ببعض المسائل الأكثر بروزا التي ما زالتقائمة في عمل المجلس، تود الصين أن تثير النقاط التالية حتى نتمكن من مناقشتها هنا في القاعة.

أولا، شهد المجلس زيادة مطردة في عدد المسائل الناشئة وانتشارا مستمرا للمسائل الشاملة لعدة قطاعات، ومن الواضح أن بعضها يتجاوز ولايته الأساسية. فينبغي للمجلس أن يركز على المسائل الملحة الرئيسية التي تهدد السلم والأمن الدوليين وأن يتجنب تناول مواضيع جديدة من دون إيلاء الاعتبار الواجب، الأمر الذي لا يؤدي إلى الآثار المرجوة بينما يستهلك الكثير من موارده.

وفيما يتعلق بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات، ينبغي أن يكون هناك تقسيم معقول للعمل مع الهيئات الأخرى لتجنب التداخل والتكرار. وينبغي تعديل المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس وترتيبات المداولات كلما تغيرت الحالة في الميدان. فعلى سبيل المثال، يجتمع المجلس حاليا بشأن الملف السوري ثلاث مرات في الشهر، وهو أمر غير ضروري في ضوء الواقع على الأرض. ونقترح إما تقليل وتيرة المداولات أو الجمع بين المسارات المختلفة، الأمر الذي قد يساعدنا على تناول الملف السوري من منظور أكثر شمولية وجعل عمل المجلس أكثر كفاءة.

ثانيا، هناك حاجة إلى إدارة أفضل للاجتماعات بصيغة آريا. فقد كان الغرض الأصلي من صيغة آريا هو إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس لمعرفة المزيد عن المسائل المدرجة في جدول أعماله وتبادل الآراء بشأنها في إطار غير رسمي بغية تعزيز توافق الآراء وتوسيع نطاقه.

غير أن نمط الاجتماعات بصيغة آريا انحرف في السنوات الأخيرة عن تلك النية الأصلية. وعقد ما مجموعه ٣٢ اجتماعا بصيغة آريا في العام الماضي. وفضلا عن استنزاف الموارد المحدودة للعديد من الوفود، فإن تلك الاجتماعات، بسبب الطريقة التي نظمت بها، لا تحقق الغرض المتمثل في تعزيز تبادل المعلومات وتعزيز التفاهم المتبادل. وبعض الاجتماعات ليست سوى أرض خصبة للمشاجرات. إننا ندعو جميع الأعضاء إلى ممارسة ضبط النفس ونشجع رئاسة المجلس على إظهار القيادة الجيدة في توجيه ترتيبات صيغة آريا إلى مسار أكثر عقلانية.

ثالثا، فيما يتعلق بالقائمين على الصياغة أو المشاركين في القيام بالصياغة لكل بند من بنود جدول الأعمال، نود أن نشدد على أن القائمين على الصياغة ترتيب غير رسمي يفترض أن يجسد المسؤولية المشتركة والمشاركة الجماعية. ولكن من الناحية العملية، ظل بعض الأعضاء الدائمين يشغلون منذ فترة طويلة مناصب القيام بالصياغة بشأن مختلف المسائل. وفي بعض الأحيان، وضع بعض القائمين بالصياغة مواقفهم الوطنية فوق هيئتنا الجماعية، مما أدى إلى تصاعد الجدل.

ولذلك، فإننا ندعو إلى إعادة هيكلة منهجية لترتيب القيام بالصياغة. وكمبدأ عام، ينبغي أن يكون هناك اثنان أو ثلاثة من المشاركين في القيام بالصياغة لكل موضوع، على أن يتم تقاسمها بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وينبغي دعوة رؤساء الهيئات الفرعية إلى تولي مهمة القيام على الصياغة فيما يتعلق بالمسائل الموكلة إليهم. وينبغي للقائمين على الصياغة أن يعملوا عن كثب مع البلدان المعنية وأعضاء المجلس والإدارات المختصة في الأمانة

العامة من أجل تحقيق أقصى قدر من توافق الآراء والحد من الخلافات وتجنب المواجهة.

رابعا، من المهم إقامة توازن بين زيادة الشفافية والسرية الموثوقة. ومن الناحية العملية، بات من المألوف أن تتاح لوسائط الإعلام أو الدول غير الأعضاء في المجلس إمكانية الاطلاع على مشاريع الوثائق حتى قبل أعضاء المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يُطلع بعض الأعضاء وسائط الإعلام على وقائع المشاورات المغلقة، فإنهم يشوهون مواقف الأعضاء الآخرين باقتباسها خارج سياقها. وفي حين أن ذلك يتم ليجسد الشفافية، فإنه في الممارسة العملية يقوض بشكل خطير مشاورات مجلس الأمن ويؤثر على نتائجها. كما أنه يقوض الوحدة بين أعضاء المجلس. ونأمل أن يأخذ جميع الأعضاء ذلك الأمر بجدية أكبر، لأنه ينبغي القيام بعملنا في مجلس الأمن بطريقة جدية ومهنية.

ونؤيد مجلس الأمن في دعوة ممثلي المجتمع المدني إلى المشاركة في جلساته، ونأمل أن تعزز الرئاسات الشهرية فرز الممثلين المدعوين لضمان أن يكونوا على علم جيد حقا بالمواضيع قيد النظر وأن تكون مواقفهم موضوعية ومحايدة بغية تيسير مناقشات مجلس الأمن والبحث عن حلول.

خامسا، من المهم اتباع نهج معقول إزاء مسألة جزاءات المجلس. فالجزاءات أداة هامة لمجلس الأمن. بيد أنها ليست سوى الوسيلة لتحقيق تسوية سياسية. ويجب على مجلس الأمن أن يمارس ضبط النفس وأن يتحكم في اندفاعه للجوء إلى الجزاءات بسهولة مفرطة. وينبغي أن يكون حكيما من حيث شدة ونطاق الجزاءات التي يطبقها. وللتقليل إلى أدنى حد من الأضرار الجانبية، ينبغي أيضا استعراض تدابير الجزاءات في الوقت المناسب من أجل تعديل التدابير التي تحتاج إلى تعديل وإلغاء التدابير التي ينبغي إلغاؤها.

أشار بعض أعضاء المجلس في بياناتهم إلى مسألة حق النقض. وأود أن أشير إلى أن ممارسة حق النقض هي نتيجة للتكوين غير العادل لمجلس الأمن وتقسيم أعضاء المجلس إلى معسكرات. والتكوين غير المتوازن لهذه الهيئة يؤدي حتما إلى اتخاذ قرارات غير عادلة.

وينتمي العديد من أعضاء مجلس الأمن إلى كتلة سياسية معينة. وهم ينتهجون سياسات خارجية متطابقة أو متشابهة جدا ولديهم تأثير كبير في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. وإلى حد ما، هم يسيطرون حتى على وسائل الإعلام. وهم يستغلون تفوقهم العددي للسيطرة على وضع جدول أعمال مجلس الأمن وتعيين القائمين بالصياغة وصياغة الوثائق. وفي أغلب الأحيان، يحاولون تمرير مشاريع القرارات مع تجنب إجراء مشاورات كاملة، مما يؤدي إلى ممارسة حق النقض.

ولمعالجة تلك المشاكل، من المهم العمل على معالجة الأسباب الجذرية والسماح لمزيد من البلدان النامية والبلدان التي تتبع سياسات مستقلة بالمشاركة في أعمال مجلس الأمن. وأود أن أشدد على أنه يجب إشراك البلدان المستقلة في المجلس بغية إيجاد حل حاسم لافتقار مجلس الأمن إلى الإنصاف وإلى التوازن في تشكيله.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن عملية طويلة الأجل يجب أن تبدأ الآن على أساس تدابير محددة ويجب أن يشارك فيها كل عضو من أعضاء المجلس. ويحدوني الأمل في أن يؤدي الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى دورا هاما في الفرز الشامل لجميع المقترحات المقدمة في هذه الجلسة وأن يدفع بنشاط من أجل القيام بعملية متابعة بشأن مواصلة تطوير هذه الأساليب وتنفيذها.

والصين على استعداد للوفاء بفعالية بمسؤولياتها بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن والعمل مع جميع الأطراف للاستفادة من خبرتنا وتحسين أساليب عمل مجلس الأمن على أساس مستمر حتى يتمكن من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في صون السلام والأمن الدوليين.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر ألبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى رئاستكم الفعالة، سيدي الرئيس، للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. كما أشكر السيدة سيفرز والسيدة لاندغرين على تحليلاتهما وتوصياتهما.

يواجه مجلس الأمن والنظام المتعدد الأطراف برمته تحديات كبرى، ولا سيما جائحة مرض فيروس كورونا وعواقب العدوان الروسي على أوكرانيا. وللتصدي لتلك التحديات، نحتاج إلى مجلس أمن يركز على العمل والنتائج.

وتتطلب فعالية مجلس الأمن، قبل كل شيء، إصلاح المجلس وزيادة حجيته وجعله أكثر تمثيلا. وموقف فرنسا من تلك المسألة معروف جيدا، ولن أخوض في التفاصيل. وما زلنا نحشد الجهود مع جميع شركائنا بشأن ذلك الموضوع.

ثانيا، يجب أن نجد أفضل توازن بين الدبلوماسية العلنية والعمل خلف الأبواب المغلقة. وخلال السنوات القليلة الماضية، أحرز تقدم كبير من حيث الشفافية. وأرحب، على سبيل المثال، بنشر التقرير السنوي عن أنشطة مجلس الأمن في عام ٢٠٢١ (A/76/2) وتقديمه إلى الجمعية العامة في الوقت المحدد. ويبين ذلك التقرير أن المجلس عقد ٢٤٠ جلسة علنية و ١٢٤ مشاورة في العام الماضي. والاجتماعات العلنية مفيدة لأنها تتيح قدرا أكبر من الشمول من خلال إعطاء صوت للدول الأعضاء المعنية، وكذلك للمجتمع المدني. كما أن أصوات النساء والشباب تُسمع بشكل متزايد في تلك الاجتماعات، وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق التكافؤ.

ومع ذلك، يجب أن نكفل وجود حيز كاف للمناقشات والمفاوضات السرية بين أعضاء المجلس، لأنها تسمح لنا بتعديل مواقفنا والتوصل إلى حلول وسط. ونحن بحاجة إلى قضاء وقت أقل في تكرار مواقفنا المعروفة في كثير من الأحيان وتخصيص مزيد من الوقت للتفاوض. وإن المقارنة بين ١٥ موقفا وطنيا ليست هي الهدف. فالتوازن الحالي ليس هو الذي نحتاجه. ويتعين على مجلس الأمن أن يستعيد القدرة على اتخاذ القرارات. وهذا هو دوره وولايته التي كلف بها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وهو في المقام الأول هيئة تنفيذية، وليس منتدى للمناقشة.

وبالمثل، فإن الاجتماعات غير الرسمية المعقودة بصيغة آريا ضرورية، ولكنها تُعقد اليوم بكثرة مفرطة ويساء استخدامها في بعض الأحيان. ومن المقرر عقد ما لا يقل عن خمسة اجتماعات وفق صيغة آريا في تموز/يوليه. ويجب أن نجد طريقة للحد من عدد الاجتماعات المعقودة وفقا لتلك الصيغة وضمان أن تكون شاملة حقا من خلال ضمان توفير الترجمة الشفوية بصورة منهجية.

ثالثا، يجب أن يكون المجلس قادرا على الاضطلاع بمسؤولياته ومعالجة الحالات التي قد تشكل تهديدات للسلام والأمن الدوليين. وللمنظمات الإقليمية دور هام تؤديه. وهذا الأمر منصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن هذا لا يعني أنه ينبغي إعفاء المجلس من مسؤولياته. ولدى مجلس الأمن طائفة واسعة من أشكال الاجتماعات والأدوات التي تمكنه من تقديم إسهام لا غنى عنه في تسوية النزاعات من خلال مراعاة الخصائص الإقليمية. ولذلك، يجب عليه أن يتصرف كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

أخيرا، فإن أفضل أساليب العمل حتى لن تحل أبدا محل روح المسؤولية والحلول التوفيقية التي تظل أساسية لإيجاد حلول للأزمات. وفي هذا الصدد، استُخدم مجلس الأمن في عدة مناسبات في الأشهر الأخيرة كمنبر للتضليل. وإساءة استخدام المجلس هذه تضعف سلطته بشكل خطير ويجب أن تنتهي.

وتعني المسؤولية أيضا احترام صلاحيات الأمين العام وعدم عرقلة مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتعيينات دون سبب وجيه. وينطبق ذلك أيضا بصفة خاصة على أفرقة الخبراء التابعة للجان الجزاءات.

وتعني المسؤولية أيضا أنه يجب على الأعضاء الدائمين استخدام حق النقض استخداما معقولا. إن التهديد باستخدام حق النقض في أي وقت كأداة تفاوضية أمر غير مقبول. ومفهوم إما الحصول على كل شيء أو لن يتحقق أي شيء يؤدي إلى الشلل والفشل الجماعي. وفي هذا الصدد، تقود فرنسا، إلى جانب المكسيك، مبادرة تقترح التعليق الطوعي والجماعي لاستخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية. وهي تحظى بالفعل بدعم ١٠٦ دول أعضاء. وندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الأعضاء الدائمين إلى الانضمام إليها.

وأخيرا، نشارك مع المكسيك كقائمين في الصياغة بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. وسنواصل السعي إلى تحقيق نتائج بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل في المجلس.

وفي الختام، سيدي الرئيس، يمكنكم التعويل على فرنسا للعمل من أجل مجلس أمن عصري وشامل للجميع وعملي المنحى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود تذكير جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد مونتالبو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، ولورين سيفرز، المؤلفة المشاركة لكتاب"The Procedure of the UN Security Council" (إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة)، على إحاطتيهما. وأعترف أيضا بمساهمتها وتحليلها وتطويرها لأدوات من أجل تعزيز فعالية الوفود الأعضاء في المجلس.

وأؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل سويسرا بالنيابة عن الأعضاء الـ ٢٦ في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، وأهنئ أيرلندا على بيانها بالنيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن، الذين يستحق إسهامهم الكبير في تحسين أساليب العمل الثناء دائما.

وإذ نجتمع في هذه القاعة بعد أن قُيدت المشاركة الكاملة في هذه المناقشة السنوية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ بتدابير صحية استثنائية، فإنني أقر بجهود المجلس الرامية إلى كفالة استمرارية العمل بطريقة شاملة للجميع، وفقا للمادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت. إن موضوع مناقشة اليوم يشمل إحدى المسائل المركزية للأمم المتحدة، بالنظر إلى أن وجود أساليب عمل فعالة لا يعزز حيوية مجلس الأمن فحسب، بل أيضا حيوية الأمم المتحدة ككل، وهذا لا يعتمد، على إصلاح الميثاق، بل على تنفيذه. وينبغي ألا تنظر صيغ تحديث أساليب العمل في تدفق الإجراءات والاتصالات الداخلية بين أعضاء المجلس والمجلس وهيئاته الفرعية فحسب، بل أيضا بين المجلس والأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وبين أعضائه الدائمين والمنتخبين وسائر الدول الأعضاء في المنظمة.

وأصر على ضرورة تعميق العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وفيما يتعلق بالتقرير السنوي الذي سيقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية، أود أن أكرر جميع التوصيات التي قدمناها في جلسة ٩ حزيران/يونيه، سواء بصفتنا الوطنية أو بالنيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وسوف ينعكس تنشيط أساليب عمل مجلس الأمن في هيئة قادرة على الوفاء بالتزاماتها بكفالة السلم والأمن الدوليين بمزيد من الفعالية. ونؤيد التنفيذ الكامل للمذكرة الرئاسية S/2017/507 وجميع الترتيبات القائمة في هذا المجال، فضلا عن تطويرها وتحديثها المستمرين.

وينبغي أن تعتمد المناقشات والجلسات على قاعدة معلومات مسبقة وصلبة، بما في ذلك إحصاءات حقيقية وتنبؤات ومقترحات بشأن الحلول، وليس فقط المعلومات العامة الواردة في المذكرات المفاهيمية، التي هي بالتأكيد مفيدة جدا، ولكن أيضا معلومات واسعة النطاق تحقق نتائج عملية وتتجنب الاقتصار على المناقشات النظرية. وبدون تجاهل كون أن بعض القضايا الحساسة قد تتطلب تقديرا وتحفظا حصيفا، فإن ذلك لا يمكن أن يكون ذريعة لإضفاء الطابع المؤسسي على الدبلوماسية السرية. ويتصرف مجلس الأمن بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عملا بالمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، ولكن نظير ذلك التمثيل هو الالتزام بكفالة اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات سريعة وفعالة.

وفي الختام، أشدد على أهمية أساليب عمل مجلس الأمن والمذكرات بشأنها في توجيه وتيسير العمل التحضيري للوفود، مثل وفد بلدي، الذي سيشغل مقعدا غير دائم اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، وعلى أساسها أتعهد بدعم وفد بلدي الكامل لإحراز تقدم في الجهود التي تعززها مناقشة اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن ٢٦ عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، وهم الأردن، إستونيا، إكوادور، أوروغواي، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بيرو، الدانمرك، رواندا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غابون، غانا، فنلندا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ملديف، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا.

ولا تزال مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية مقتنعة بالحاجة إلى تعزيز مواطن القوة في أساليب عمل مجلس الأمن، ومعالجة العيوب الأساسية، والبناء على الأفكار الابتكارية التي طُرحت. ونشيد بالجهود التي تبذلها ألبانيا بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونرحب بفرصة الإسهام في هذه المناقشة، ونشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم المهمة.

إن قدرة مجلس الأمن على الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تتعرض للاختبار بسبب عدم احترام ميثاق الأمم المتحدة وعدم الامتثال للقانون الدولي. ويلزم أن يتخذ مجلس الأمن إجراء سريعا وحاسما لمنع العواقب المدمرة للنزاع المسلح على المدنيين في جميع أنحاء العالم والتصدي لها.

وباتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٦٢/٧٦، شددت على واجب المجلس في تطبيق ميثاق الأمم المتحدة بأفضل أثر له لمنع نشوب النزاعات، وحلها. وتقوم آلية المساءلة الجديدة هذه بتعبئة عموم أعضاء الأمم المتحدة كلما عجز المجلس عن النهوض بواجباته بسبب استخدام أحد الأعضاء الدائمين حق النقض. ونرحب بتقديم المجلس في الوقت المناسب التقرير الخاص (A/76/853، المرفق) إلى الجمعية العامة عملا بالمادة ٢٤ من الميثاق في أول تطبيق للقرار، وإذا استخدم حق النقض في المستقبل.

وتود مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن تسلط الضوء على ثلاثة مجالات لتعزيز أساليب عمل المجلس. أولا، ندعو إلى مواصلة طرح الابتكارات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. ونعترف بالإسهام الذي قدمه الأعضاء المنتخبون لتعزيز أساليب عمل المجلس. وتأمل مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن يصبح برنامج العمل الرقمي الشامل سمةً دائمةً، وهو الذي روجت له النرويج وغيرها، والذي جعل عمل المجلس أكثر سهولة بالنسبة لعموم أعضاء الأمم المتحدة.

وقد أسهمت الالتزامات المواضيعية المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي تستند إلى مبادرة أيرلندا وكينيا والمكسيك وانضم إليها عدد متزايد من الرئاسات، إسهاما ملموسا في التنفيذ على نطاق جدول أعمال المجلس. وتوفر الرسائل المتعلقة بالتزامات الرئاسات المتعاقبة بشأن أساليب العمل وسيلة لتعزيز المرونة وإضفاء الطابع المؤسسي على الالتزامات الرامية إلى زيادة الفعالية والشفافية. ونشجع على مواصلة استكشاف واستخدام الإحاطات عن طريق الإنترنت، بما في ذلك العروض القائمة على البيانات، واستخدام الوسائل البصرية و/أو الواقع المعزز.

ونكرر دعوتنا إلى مواصلة تدوين أفضل الممارسات المعتمدة خلال جائحة مرض فيروس كورونا، بغية حماية المجلس في المستقبل من مخاطر الأزمات الأخرى أو حالات التعطيل الكبرى.

ثانيا، نشدد على الحاجة إلى الشمولية، وهو أمر حاسم الأهمية لفعالية المجلس. وترحب مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بعودة المشاركة الشخصية لعموم الأعضاء في جلسات المجلس، وتظل على استعداد للمشاركة مع أعضاء المجلس في استكشاف سبل مبتكرة لكفالة أن تكون المناقشات المفتوحة فعالة وشاملة للجميع. ونأمل أيضا أن يعود المجلس إلى اتباع نهج أكثر شمولا للجميع بشأن قبول الطلبات وفقا للمادة ٣٧.

إن إمكانية قيام مقدمي الإحاطات، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني، بتقديم إحاطاتهم إلى المجلس عن طريق التداول عن بعد عن طريق الفيديو هي إمكانية إيجابية. وينبغي أن تتمكن الدول الأعضاء المتأثرة مباشرة بقرارات المجلس من المشاركة في الوقت المناسب ومن خلال قنوات ملائمة. ونشيد بعقد الرئاسة بانتظام للجلسات التفاعلية لمناقشة الأولويات وإنهاء أعمال الشهر بالنظر في الإنجازات والتحديات مع عموم الأعضاء.

والبعثات الزائرة التي يقوم بها المجلس وسيلة مهمة لجمع آراء طائفة واسعة من أصحاب المصلحة واكتساب تفهم مباشر للديناميات على أرض الواقع. ونشجع المجلس على مواصلة هذه الممارسة وعلى إحاطة عموم الأعضاء لدى عودتها. ونكرر نداءنا إلى المجلس بأن يستفيد على نحو أفضل من التقرير السنوي إلى الجمعية العامة، وأن يوفر سرداً أكثر اكتمالا وموضوعية وتحليلا لأعماله.

ثالثا، نحث أعضاء المجلس على استخدام جميع الصيغ المتاحة للتوصل إلى توافق في الآراء والسماح باتخاذ إجراءات في الحالات المعروضة على المجلس فضلا عن التصدي للتهديدات الناشئة. وإذ نشير إلى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد عهدت إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، تدعو مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية الأعضاء في المجلس إلى الوفاء بجميع التزاماتهم لتمكين المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته وتعزيز مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة فضلا عن العمل لأجل جميع المصالح الجماعية في صون السلم والأمن الدوليين.

ونذكّر بأن المادة ٢٧ تحد من مشاركة الأعضاء الأطراف مباشرة في نزاع بشأن القرارات المتعلقة بتسويته بالوسائل السلمية. ونرى أن من الأهمية بمكان مواصلة الاستثمار في إيجاد طرق مبتكرة لاستعادة وتوسيع حيز الحوار بين أعضاء المجلس. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى مدونة قواعد سلوك مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية ودعم إجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

إن المساءلة والاتساق والشفافية مبادئ يعزز بعضها بعضا ويجب أن تواصل توجيه التحسينات في أساليب عمل مجلس الأمن. وتلتزم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بالقيام بدورها مع الإسهام والدعم الفعالين لأي مبادرة ترمي إلى تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم باسم البلدان الأعضاء في اتحاد بنلوكس: بلجيكا ومملكة هولندا، وبلدي، لكسمبرغ.

نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، ونشيد بجهود ألبانيا بصفتها رئيسة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونشكر أيضا السيدة لورين سيفرز والسيدة كارين لاندغرين على إحاطتيهما.

إن من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يتمكن مجلس الأمن من الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على النحو الذي عهدت به إليه الدول الأعضاء. ونأسف للمأزق الذي يعاني منه المجلس وعدم قدرته حاليا على الوفاء بولايته كاملة، وبالتالي عدم قدرته على تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، لا سيما بسبب استخدام حق النقض.

إن لعدم احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي عواقب وخيمة على المدنيين في كثير من مناطق العالم، بما في ذلك سوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة وأوكرانيا وأفغانستان. ونظرا للتحديات العديدة التي نواجهها، من الأهمية بمكان تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة وكذلك مع لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية. ويجب كفالة شفافية عمل المجلس، ويجب تعزيز مسؤوليته تجاه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونرحب بالجهود التي بذلت مؤخرا في ذلك الاتجاه، وخاصة بفضل المبادرة المتعلقة بحق النقض. لقد نُفذت الآلية الجديدة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦ لأول مرة في بداية هذا الشهر. ونرحب في ذلك السياق بتقديم مجلس الأمن في الوقت المناسب تقريرا خاصا عن استخدام حق النقض ومشاركة عدد كبير من الدول الأعضاء في مناقشة الجمعية العامة (انظر A/76/PV.77 و A/76/PV.78).

لا يزال تحسين أساليب عمل مجلس الأمن واجبا. وندعو المجلس بقوة على أن يكفل قدر الإمكان إشراك جميع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، مع التركيز بوجه خاص على مشاركة ممثلي المجتمع المدني في اجتماعات المجلس. وتكتسي المشاركة بالحضور الشخصي للدول الأعضاء والدول المراقبة في الجلسات المفتوحة للمجلس أهمية خاصة في ذلك السياق.

وندعو المجلس أيضا لاستئناف ممارسته المتعلقة بالزيارات الميدانية التي تسمح بإجراء مناقشات مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة وتمكن المجلس من الفهم المباشر للديناميات في الميدان واستخلاص المعلومات من جميع الدول الأعضاء لدى عودته.

ولأجل كفالة اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات فعالة ومنع نشوب النزاعات، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي وضعت في إطار فريق المساءلة والاتساق والشفافية وتؤيدها الآن أكثر من ١٢٠ دولة عضوا، فضلا عن تأييد الإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالة ارتكاب الفظائع الجماعية الذي قدمته فرنسا والمكسيك. وتؤيد بلدان اتحاد بنلوكس تأييدا تاما هاتين المبادرتين.

أود أن أختتم بياني بالإشادة بزيادة الالتزام بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بدءا بالرئاسات الثلاث للمجلس: أيرلندا وكينيا والمكسيك في عام ٢٠٢١. ويعزز ذلك الالتزام عدد متزايد من رئاسات مجلس الأمن، الأمر الذي مكنه من تعزيز خطة العمل هذه في إطار المجلس بقدر كبير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد كاستانيدا سولاريس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون لألبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس. ونشكر أيضا السيدة لورين سيفرز والسيدة كارين لاندغرين على إحاطتيهما.

نثق بأن مداولاتنا ستكون فرصة لتجديد الالتزام بمواصلة تحسين كفاءة مجلس الأمن وشفافيته وتفاعله، فضلا عن أنها ستثبت أنها أساس متين لتحديث المذكرة الرئاسية S/2017/507 على نحو فعال.

ونشيد بالتقدم المحرز في بعض العمليات وتعزيز التدابير الأخرى الواردة في المذكرة ٥٠٧ بفضل العمل الجدير بالثناء الذي قام به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن. ولكننا نعتقد – بصفتنا عضوا غير دائم سابق في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٣– أنه لا يزال هناك مجال للتحسين ونود أن نطرح ثلاث نقاط ذات صلة في ذلك الصدد.

أولا، يظل السعي إلى الإلمام بعمل المجلس وفهمه أمرا حيويا ومشروعا. وعلى الرغم من الزيادة في عدد الجلسات المفتوحة للمجلس، فإن استمرار ممارسة المناقشات المفتوحة يفضي إلى زيادة مشاركة من ليسوا أعضاء في المجلس. ففي السنوات الأخيرة أدى عقد العديد من الجلسات بصيغة آريا إلى الاعتقاد بأن من الضروري عقد جلسات أكثر تواترا مع لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية تؤدي دورا هاما في منع تكرار النزاعات، ورؤساء التشكيلات المسؤولة عن بلدان محددة، فضلا عن أجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

ثانيا، اتخذ المجلس في الماضي قرارات بشأن تعيين رؤساء الهيئتين الفرعيتين بطريقة متوازنة وشفافة وشاملة، الأمر الذي بشر بحدوث تغيير، لا سيما وأن هناك انطباعا الآن باستمرار المشاورات بشأن العملية، خاصة بين الأعضاء المنتخبين مؤخرا لعضوية المجلس. ويأمل وفد بلدي في تعزيز تلك الممارسة وذلك الاتجاه في المستقبل.

ومن الضروري أيضا ضمان أن تكون إجراءات اختيار وتعيين مختلف أفرقة الخبراء أكثر شفافية وتوازنا حتى يكون هناك أكبر قدر ممكن من التمثيل الجغرافي.

لذلك نولي الأولوية أيضا للجهود الجارية لتعزيز التفاعل بين الهيئات الفرعية وجميع الدول الأعضاء. ونرحب بمبادرات من قبيل المشاورات الرسمية المفتوحة التي أجرتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم الانتشار التي أجريت في أيار/مايو ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) المعقودة في شباط/فبراير.

وأود أن أشير إلى الممارسة الهامة المتعلقة بإجراء مشاورات متكررة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لأنها تساعد على تحسين قدرة المجلس على اتخاذ القرارات

المناسبة والفعالة وبالتالي الوفاء بمسؤولياته. وتتشرف غواتيمالا بأن تكون بلدا مساهما بقوات كجزء من جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتجدد استعدادها للمساعدة في ذلك المسعى النبيل.

لقد شهدنا بإصدار المذكرة الرئاسية ٥٠٧ تعزيز كثير من الجهود والقرارات السابقة بشأن أساليب عمل المجلس. ويثق وفد بلدنا في أن مضمون المذكرة سيواصل توفير التوجيه العملي لتحسين عمل مجلس الأمن. وفي ذلك السياق، نحث مجلس الأمن والأمانة العامة على أن يدرجا في محاضر الجلسات، كلما يمارس أحد الأعضاء الدائمين حق النقض وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦ المعنون "تكليفٌ دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن".

وختاماً، ترتبط أساليب عمل مجلس الأمن ارتباطاً وثيقاً بالمساءلة أمام جميع أعضاء المنظمة. وتُشير الممارسة السابقة إلى أن الأعضاء المنتخبين، الذين يخضعون لمساءلة المجموعات الإقليمية ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هم الذين يُرجّح أن يُدخلوا تحسيناً على أساليب عملها.

وأفضل طريقة لتحسين الطابع التمثيلي والديمقراطي للمجلس هي تعزيز معايير المساءلة والشفافية. ومن شأن ذلك، بالإضافة إلى التعاون مع الأعضاء الدائمين، أن يؤدي إلى مزيد من التآزر في المجلس حول الهدف المشترك المتمثل في تحسين أساليب عمله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يجب دائماً النظر إلى زيادة كفاءة مجلس الأمن وفعاليته على أنه عمل جار لأن طبيعة ونطاق التحديات المتصلة بالسلام والأمن الدوليين يتطوران باستمرار.

ويتطلب ذلك من مجلس الأمن أن يلتزم باستمرار بتحسين فعالية عمله وشفافيته، فضلاً عن تفاعله واتصالاته مع الدول غير الأعضاء في المجلس. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن إصلاح المجلس وتطويره ليصبح هيئة شفافة تماماً وقائمة على القواعد، وخاضعة للمساءلة قبل كل شيء، هي أنجع طريقة لكفالة شفافيته وكفاءته وفعاليته.

ونشيد بالجهود والتدابير الكبيرة التي بُذلت في السنوات الأخيرة لتحسين أساليب عمل المجلس. ومع ذلك، فإن تلك الجهود لم ترقَ إلى مستوى ما توقّعه أعضاء الأمم المتحدة لأنها كانت قليلة وبطيئة. لذلك، ووفقاً للمناقشات التي دارت بشأن هذا الموضوع في إطار المفاوضات الحكومية الدولية، يجب زيادة الجهود الرامية إلى إحرازالتقدّم في ذلك المجال، وخاصة داخل المجلس نفسه.

وبناءً على ما تقدّم، أودُّ أن أتناول النقاط التالية:

أولاً، يجب على مجلس الأمن أن يتقيد بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها في جميع إجراءاته لصنع القرار. إن الامتثال الكامل لميثاق الأمم المتحدة سيمكّن المجلس من الامتناع عن اتخاذ قرارات تتجاوز حدود سلطته وتتعارض مع الميثاق، أو النظر في ظروف لا تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالشؤون الداخلية للدول. وسيساعد ذلك المجلس على منع إساءة استعمال وظائفه بموجب الفصل السابع أو الإفراط في استعمالها، وعلى تنفيذ التزاماته بموجب هذه الاتفاقية على نحو ملائم ومسؤول بدلاً من ذلك.

ثانياً، يجب على مجلس الأمن أن يقيّم فعالية الجزاءات وتداعياتها الإنسانية في مختلف مراحل النزاع وأن يعلّقها أو يرفعها، حسب الحاجة. وللجزاءات، كما هو معترف به جيداً، عواقب إنسانية وخيمة، كما شهدنا جميعاً خلال جائحة مرض فيروس كورونا، مما يعرّض صحّة السكان المدنيين وحياتهم لخطر شديد. وعلاوة على ذلك، فإن العمل في بيئة تسود فيها الجزاءات كثيراً ما يكون صعباً على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

ثالثاً، إن منظومة الأمم المتحدة مبنية على تعددية الأطراف. وفي مواجهة التحديات العالمية الخطيرة والمتزايدة التعقيد، يجب على المجلس أن يمارس تعددية الأطراف الحقيقية وأن يتمسّك بها، الأمر

الذي يستلزم حل القضايا الدولية من خلال التعاون. ويكشف استعراض صريح لممارسات مجلس الأمن أن بعض الدول قد أساءت استخدام سلطة المجلس وصلاحياته مراراً وتكراراً، وتلك الدول تعتبر هذه الهيئة أداتها المفضلة لممارسة الضغط على البلدان الأخرى سعياً إلى تحقيق أهدافها السياسية القصيرة النظر، ولا سيما ضد البلدان النامية. وهذا السلوك لا ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي فحسب، بل يدل أيضاً على عدم احترام لسلطة المجلس وصلاحياته.

رابعاً، ازداد باطراد عدد المسائل التي نوقشت في المجلس في السنوات الأخيرة. وينبغي للمجلس أن يتوخّى الحذر عند عرض مواضيع جديدة للنظر فيها وأن يحافظ على الاتساق في أولوياته. ولتجنّب ازدواجية الجهود والتعدّي على ولاية الجمعية العامة، ينبغي للمجلس أن يحسّن الاتصال والتعاون مع الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى بشأن المسائل الجامعة.

وأخيراً، ينبغي أن تُسهم التقارير السنوية لمجلس الأمن في الشفافية والمساءلة اللتين تمسّ الحاجة إليهما فيما يتعلق بالقرارات والتدابير التي يتخذها مجلس الأمن. وخلال المناقشات التي جرت مؤخراً في الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، جددت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء دعوتها مجلس الأمن إلى تقديم تقرير سنوي يتجاوز مجرد سرد لمجموع أنشطته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد هيرمان (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى ألبانيا، بوصفها الرئيس الحالي لمجلس الأمن ورئيساً للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأودّ أيضاً أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة جداً.

أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف – ألمانيا، وأيرلندا، وبلجيكا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفنلندا، وكوستاريكا، وليختنشتاين، والنرويج، والنمسا، وهولندا، وبلدي الدانمرك.

تنطوي كفالة الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن على تعزيز إجراءات منصفة وواضحة ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في أنظمة جزاءات الأمم المتحدة. إن جزاءات مجلس الأمن المحددة الأهداف أداة هامة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. بيد أن مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف ترى أنه يجب تحسين معايير الإجراءات القانونية الواجبة. ومسألة الإجراءات القانونية الواجبة ذات شقين. فهي لا تتعلق بحماية حقوق الإنسان للأفراد المستهدفين فحسب، بل إنها أساسية أيضاً لقدرة الدول الأعضاء على تنفيذ الجزاءات، وبالتالي فهي عنصر رئيسي لضمان فعاليتها.

ولا يتولى مكتب أمين المظالم سوى استعراض القضايا المدرجة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش وتنظيم القاعدة. إلا أن هناك ١٣ لجنة جزاءات أخرى لا يوجد لها أي نظام مستقلّ لاستعراض طلبات الرفع من القائمة. وكما نعلم جميعاً، تنظر المحاكم الوطنية والإقليمية بصورة متزايدة في القضايا المتعلقة بنظم جزاءات الأمم المتحدة من دون إمكانية الاستعانة بآلية أمين المظالم. ويشكل تجنّب أي ثغرة في قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة عنصراً حاسماً لكفالة شرعية الجزاءات.

وقد شكّلت مسألة تحسين الإجراءات القانونية الواجبة للبعثات الأساس لمناقشات ثرية في حلقة عمل عقدت في غرينتري يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل من هذا العام، شاركت فيها مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف وشاركت في استضافتها سويسرا والنرويج وأيرلندا ومعهد الدراسات العليا في جنيف. وضمّ هذا الحدث أعضاء مجلس الأمن ودولاً أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وكبار مسؤولي الأمم المتحدة وأعضاء أفرقة الخبراء التابعة للأمم المتحدة وعلماء دوليين بارزين من أجل استعراض التحديات الجارية واستكشاف نهج جديدة. وندرك وجود خيارات مختلفة وقد أمعنّا النظر فيها، بوصفنا المجموعة، مثل توسيع ولاية أمين المظالم لتشمل جميع

نظم الجزاءات، أو إنشاء آليات استعراض تراعي السياق، أو رفع مرتبة مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة ليتحول إلى آلية استعراض مستقلة فعلا.

وقد حان الوقت الآن لكي يعالج مجلس الأمن هذه الشواغل بطريقة مرنة ومبتكرة، ونحثّ المجلس على أن يكون منفتحاً عندما تُقدم إليه اقتراحات ممكنة للتحسينات. ونشجّع الأعضاء الجدد أيضاً على اعتماد نهج مؤات إزاء إصلاحات الإجراءات القانونية الواجبة.

كما تود المجموعة أن ترحّب ترحيباً حاراً بتعيين السيد ريتشارد مالانجوم، الذي تولى مهامه الرسمية أميناً للمظالم في ١٤ شباط/فبراير. وتكرر المجموعة تأكيدها على أنه ينبغي لمكتب أمين المظالم أن يكون قادراً على الاضطلاع بولايته بشكل مستقل ومحايد وفعال، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧). بيد أن المجموعة لا تزال تشعر بالقلق من أن استقلالية المكتب تتعرض للتقويض بسبب المركز التعاقدي والترتيبات المؤسسية الحاليين لمكتب أمين المظالم داخل الأمانة العامة. وتحثّ المجموعة مجلس الأمن والأمين العام على مواصلة جهودهما لتحسين أساليب عمل المجلس في ذلك المجال. ولنا جميعاً مصلحة في كفالة احترام جزاءات الأمم المتحدة المحددة الأهداف للمعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة.

ويجب أن نواصل تحسين الآليات بغية حماية سلامة قرارات مجلس الأمن وكفالة عدم تعطيل التنفيذ الفعّال والشامل لنظم جزاءات الأمم المتحدة. وتقف المجموعة على أهبة الاستعداد لدعم هذه الجهود، ونرحب بفرصة عقد هذه المناقشة المفتوحة لنناقش مع هذا العدد الكبير من المشاركين البارزين والمؤثرين مختلف الطرق التي يمكن بها تحسين أساليب عمل مجلس الأمن والإجراءات القانونية الواجبة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد باي (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحّب جمهورية كوريا بعقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب وتثني على قيادة ألبانيا بوصفها رئيسة لمجلس الأمن ورئيسة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. كما نشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

تتيح لنا تجربة التكيف المبتكر للمجلس أثناء الجائحة فرصة فريدة للنظر بعين ناقدة في كيفية أداء المجلس لعمله. واستناداً إلى الدروس المستفادة، نحتاج إلى مواصلة استكشاف كيفية زيادة تحسين شفافية وكفاءة وفعالية عمل المجلس.

وفي ظل تلك الخلفية، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، يتعين على المجلس إيلاء اهتمام أكبر للنداءات المتزايدة من المجتمع الدولي للحد من ممارسة حق النقض. ولا يزال استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه يشكل عقبات أمام قدرة المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، رحبت كوريا باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦، بشأن مبادرة حق النقض، في نيسان/أبريل، فضلا عن النجاح في عقد أول اجتماع للجمعية العامة في إطار هذه العملية (انظر A/76/PV.77) في وقت سابق من هذا الشهر. ونكرر تأكيد دعمنا لجميع المبادرات الأخرى الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض وجعل المجلس أكثر خضوعا للمساءلة أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة.

ثانيا، نود أن نشدد على ضرورة إتاحة المزيد من الفرص لجميع أعضاء المجلس للاضطلاع بعبء عمله على قدم المساواة. وبينما نشيد بالخطوات الإيجابية المتخذة من أجل الإدماج المبكر للأعضاء المنتخبين الجدد، نعتقد أنه يلزم عمل المزيد لمساعدتهم على الاستعداد بشكل أفضل لعبء العمل المكثف للمجلس قبل تولي عضويتهم.

ونؤيد أيضا تقسيم العمل على نحو أكثر إنصافاً وتقاسم أكبر للأعباء بين جميع الأعضاء الـ ١٥، بما في ذلك أدوار أكثر نشاطا للأعضاء المنتخبين في عمليات الصياغة والتشاور. وسيمكن ذلك المجلس من الاستفادة بدرجة أكبر من الأفكار المتعمقة لجميع الأعضاء.

ثالثا، نؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها المجلس لقطع خطوات كبيرة نحو إيجاد التوازن الصحيح بين الكفاءة والشفافية. ومع احتفاظ

المجلس بالكفاءة والفعالية، فإنه يحتاج إلى زيادة الشفافية عن طريق عقد المزيد من الجلسات المفتوحة والإحاطات الزاخرة بالمعلومات.

وينبغي أيضا تشجيع تعزيز الشمولية والمشاركة الهادفة، إلى جانب المشاركة المستمرة من الأعضاء كافة، ولا سيما الدول المعنية، فضلا عن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب. ونشجع على مواصلة استخدام المشاركة عن طريق الإنترنت لجذب طائفة أوسع من مقدمي الإحاطات والسماح بتمكين الأعضاء من الاستماع إلى الأصوات الرئيسية في الميدان.

رابعا، نشجع المجلس على مواصلة تعزيز تفاعله ومشاركته مع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، بما فيها الجمعية العامة ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. ومساهمة لجنة بناء السلام على وجه الخصوص ضرورية نظرا لقدرتها الفريدة على توفير منظورات شاملة. وينبغي للمجلس أن يواصل استخدام دور لجنة بناء السلام من أجل إثراء مناقشته بشأن القضايا المواضيعية والإقليمية، فضلا عن تجديد الولايات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد ساكوفيتش (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على عروضهم الثاقبة والقيمة.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لوفد ألبانيا على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر، فضلا عن رئاسته الفعالة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن. وتكتسي إجراءات ومداولات هذا الفريق العامل أهمية خاصة فيما يتعلق بمناقشة اليوم بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

ولسوء الحظ، لا نزال نرى كيف يتعرض النظام الدولي القائم على القواعد لهجوم وحشي هذه الأيام. وكثيرا ما يكون مجلس الأمن عالقا في طريق مسدود، مما يجعله غير قادر على الاضطلاع على النحو الواجب بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والعدوان بدون سابق استفزاز على أوكرانيا هو أحدث مثال في ذلك الصدد.

ولهذا السبب نحتاج إلى مجلس أمن جدير بهذا الاسم. ويجب أن يكون مرنا ومهيئا للغرض المنشود منه وقادرا على الاستجابة بسرعة للأزمات العالمية. وذلك أمر أساسي لكفالة بيئة دولية مستقرة وآمنة، تستند إلى مبادئ القانون الدولي والتضامن. وتؤيد بولندا الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس.

ونرحب باعتماد رئيس مجلس الأمن لمذكرات متتالية، بما في ذلك المذكرة الرئاسية الشاملة S/2017/507، التي تمثل خطوة مهمة في التطوير المطرد لأساليب عمل المجلس. ونقر بالتطورات الإيجابية في ذلك الصدد، وهي، ضمان إجراء انتخابات لمجلس الأمن في الوقت المناسب بشكل أكبر وإتاحة مزيد من الوقت لأعضاء المجلس الجدد لمراقبة وقائع الجلسات. ونلاحظ مزايا نظام القائمين على الصياغة، مع التركيز بشكل خاص على فعالية عمل المجلس.

وينبغي أن يكون جميع أعضاء المجلس، بمن فيهم الأعضاء المنتخبون، قادرين على المشاركة في عملية الصياغة والإسهام في المسائل التي تهمهم. وفي ذلك السياق، ندعو إلى إجراء مزيد من التغيير في الترتيبات ذات الصلة للسماح بإمكانية تقسيم مسؤولية القائم على الصياغة على نحو أكثر مساواة. ونحن مقتنعون أيضا بأن الأعضاء المنتخبين (العشرة المنتخبين) يمكن أن يضطلعوا بدور رئيسي في صنع القرار في المجلس. ومن خلال مشاركتهم النشطة، يكون الجهاز أكثر شفافية وفعالية. وفي ذلك الصدد، ندعو باستمرار إلى تعزيز موقف الأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس.

وكما ذكرت، نحن بحاجة إلى مجلس أمن قادر على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة. ولذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء زيادة استخدام حق النقض. وفي كثير من الأحيان، أدى ذلك إلى إعاقة عمل المجلس. ولا يؤدي استخدام حق النقض إلى إعاقة كفاءة منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل إنه يقوض مصداقيتها في نظر الرأي العام الدولي.

ولذلك، ترحب بولندا بإرساء الممارسة الجديدة المتمثلة في عقد جلسة عامة للجمعية العامة عقب استخدام حق النقض في مجلس

الأمن. ونعتقد أن ذلك سيسهم في تحسين منظومة الأمم المتحدة وسيترجم إلى تعزيز السلام والاستقرار الدوليين.

ولا يسعنا أن نتحمل أن يكون لدينا مجلس أمن غير قادر على الوفاء بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك، نحن بحاجة إلى هيئة فعالة وشفافة وتمثيلية وخاضعة للمساءلة. ونعتقد أن مواصلة تطوير أساليب عمل المجلس يمكن أن تقربنا من تحقيق ذلك الهدف. ويمكن للمجلس أن يعول على دعم بولندا الكامل في ذلك الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري العميق للرئاسة الألبانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، والتي طالما التزمت بها اليابان التزاما كبيرا.

ويسرني أنه لأول مرة منذ ثلاث سنوات، يتمكن غير الأعضاء في المجلس من المشاركة في هذه المناقشة بالحضور الشخصي. وقد حدثت أشياء كثيرة خلال تلك الفترة فيما يتعلق بالطريقة التي يعمل بها المجلس. وكانت القيود المادية الناجمة عن الجائحة عاملا هاما، ولكن الانقسامات المتزايدة بين الأعضاء كانت عاملا آخر. وأدى هذا الأخير إلى اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦، بشأن مبادرة حق النقض، والذي رحبنا به.

وتشيد اليابان إشادة كبيرة بمرونة المجلس وبراعته في تطوير أدوات وممارسات جديدة في ظل الظروف غير المسبوقة لجائحة مرض فيروس كورونا. ويمكن أن تكون أساسا جيدا لتحسين أساليب عمله، لا سيما لكي يكون أفضل استعدادا لأي طارئ في المستقبل.

وتتشرف اليابان بأنها ستشغل مرة أخرى مقعدا غير دائم في مجلس الأمن، ابتداء من عام ٢٠٢٣. وبعد أن تولينا رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى ثلاث مرات وأسهمنا في اعتماد المذكرة الرئاسية S/2006/507 وتنقيحاتها، فإننا نسلم بالحاجة إلى استكمالها في ضوء المذكرات الرئاسية الصادرة أثناء رئاستي الكويت، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، للفريق العامل غير الرسمي. ونعرب أيضا عن تقديرنا للمبادرات المتعلقة باستخدام تكنولوجيات جديدة، مثل الوسائل البصرية، وهي تطورات مهمة مماثلة في أساليب عمل المجلس.

وتعتزم اليابان المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى زيادة تحسين أساليب العمل في ظل الرئاسة الألبانية الحالية للفريق العامل غير الرسمي، بالتعاون الوثيق مع أعضاء المجلس الآخرين، بمن فيهم الأعضاء الخمسة الدائمون والأعضاء العشرة المنتخبون، مع الإصغاء بحسن نية إلى آراء أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وأتطلع إلى الإسهام في تعميق المناقشات حول الموضوع الهام لأساليب العمل، بصفتي عضوا في مجلس الأمن ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): شهد العام الماضي عودة مجلس الأمن من العديد من أساليب عمله المتأثرة بمرض فيروس كورونا، بينما كان يبحث عن سبل لجسر الانقسامات المتزايدة بين أعضائه بشأن الملفات الرئيسية. وبينما لا نزال نشعر بالقلق إزاء فعالية المجلس عموما، فإن أساليب العمل ما زالت مجالا يتسم بالتقدم المطرد، وإن كان بطيئا. ونأمل أن تثري البيانات المقدمة في مناقشة اليوم مناقشات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي تترأسونه، سيدي الرئيس، بكل اقتدار.

وسنواصل دعم الجهود المبذولة من خلال مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، ونحن نؤيد بيانها. ويتضمن ذلك إدخال تحسينات على نظام المشاركة في الصياغة، لا سيما لكفالة التقاسم العادل للأعباء بين الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن والأعضاء الخمسة الدائمين.

وينبغي للمجلس مواصلة أخذ الدروس المستفادة من الجائحة في الاعتبار، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا عقد الاجتماعات عن بعد

بتقنية الفيديو، حيثما كان ذلك مفيدا ومناسبا لتحسين فرص مشاركة الجميع. وينبغي له أيضا إيلاء الأولوية لحضور جميع الدول، فضلا عن المجتمع المدني، حضورا شخصيا. ويتعين إتاحة دخول الدول الأعضاء إلى القاعة لحضور مداولات المجلس العلنية، وينبغي إتاحة الفرص بانتظام لمخاطبة المجلس في الوقت المناسب بموجب المادة ٣٧.

لقد عقدت اجتماعات تاريخية في القاعة بخصوص العدوان على أوكرانيا، وهي اجتماعات لم تكن من الناحية النظرية مفتوحة لجميع الأعضاء. ولم يُسمح لنا بالدخول عندما حاولنا حضور الاجتماعات في القاعة. وينبغي ألا يحدث ذلك في المستقبل. وكذلك لا بد من أن يتمكن ممثلو المجتمع المدني من حضور جلسات المجلس وإنارة الطريق للمجلس بانتظام في نظره في الحالات المعروضة عليه.

ويسرنا أن جلسات الاختتام أصبحت جزءا لا يتجزأ من أساليب عمل المجلس. وتلك الجلسات منبر مهم للتشاور بين المجلس وأعضائه. وفي ذلك الصدد، نشجع أعضاء المجلس على كفالة أن تتسم مناقشاتهم بالطابع التفاعلي وأن تحضر جميع الدول الأعضاء تلك المناقشات وتسهم فيها.

لقد شهد العدوان على أوكرانيا جمودا في المجلس في مواجهة هجوم مستمر على النظام الدولي. ومع ذلك، نشيد بقرار المجلس الذي فعَّل صيغة الاتحاد من أجل السلام للمرة الأولى مرة منذ ٤٠ عاما، ونشيد بالإجراء الحازم الذي اتخذته الجمعية العامة نتيجة لذلك.

ونشكر الدول التي أشارت إلى مبادرة حق النقض اليوم، ويسرنا أن المجلس قد تمكن من متابعة الآثار المترتبة على أساليب العمل بناء على القرار ٢٦٢/٧٦. وبعد تفعيله للمرة الأولى في الشهر الماضي، تمكن المجلس بسرعة من الاتفاق على تقرير خاص (A/76/853)، بناء على دعوة من الجمعية العامة، وهو أمر مهم نادرا ما يحدث، إذ لم يصدر أي تقرير من هذا القبيل منذ ٤٦ عاما.

ومن الآن فصاعدا، ينبغي ألا يقتصر ذلك على الحالات التي يستخدم فيها حق النقض. ونفضل إجراء تحليل أكثر موضوعية لأسباب استخدام حق النقض في كل مرة يستخدم فيها، ولكن أولويتنا القصوى هي ممارسة المتابعة والمشاركة على نحو تلقائي وسريع، تمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة. ومن الضروري أيضا إعداد محاضر جلسات المجلس ذات الصلة بأسرع ما يمكن في المستقبل لكفالة أقصى قدر من المرونة عند تحديد مواعيد اجتماعات الجمعية العامة.

ونقدر كثيرا صيغة آريا؛ فهي ابتكار قيم مستخدم منذ التسعينيات من شأنه أن يوجه انتباه المجلس إلى المواضيع والأصوات التي ما كانت لتسمع لولا ذلك الابتكار. وإذا ما استخدمت هذه الصيغة على النحو المنشود، فإنها ستحقق الكثير لتعزيز شمولية المجلس وجدواه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر كوستاريكا ألبانيا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة.

ثمة صلة لا يمكن إنكارها بين أساليب عمل مجلس الأمن ومنع نشوب النزاعات. وإذا كان مجلس الأمن لا يتحرك إلا حين وقوع أزمة، عندما يستجيب للأحداث وينبري لمعالجتها بدلا من منعها، فلن يتمكن أبدا من التنبؤ بموعد وقوعها لكي يتدخل في وقت مبكر بما يكفي لمنعها وإنقاذ الأرواح. وفي هذا السياق، أود أن أطرح النقاط التالية.

إن الهيكل التسلطي لعملية الصياغة يمنع الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن من المشاركة في صياغة القرارات المهمة. وتؤدي هذه الممارسة إلى تهميش الأعضاء المنتخبين، مما لا يمكِّن سوى عدد قليل من الأعضاء من تحديد أطر المسائل ومسارات العمل. وتحد الممارسة المتبعة حاليا في عمليه الصياغة من قدرة الأعضاء المنتخبين على الإسهام بشكل أفضل، مما يعوق سماع جميع الأصوات والآراء.

وتحث كوستاريكا على تقاسم مسؤوليات عملية الصياغة بين جميع أعضاء المجلس لكي تجسد الوثائق الختامية الكم الهائل من الآراء التي يبديها أعضاء المجلس. وبالمثل، لم يعد من الممكن تأجيل مسألة تقاسم الأعباء على نحو عادل بين الهيئات الفرعية. ويحد الهيكل

الحالي لمجلس الأمن من نطاق مشاركة أعضائه المنتخبين، إذ يعهد إليهم بالمسؤولية عن لجان الجزاءات وغيرها من المهام المتخصصة، بينما يحد من مساهماتهم في المجال العام، مثل الدعوة من أجل إتاحة وصول المساعدات الإنسانية من دون قيود نيابة عن ضحايا النزاعات التي لم يتمكن المجلس من منعها أو تسويتها على وجه السرعة.

إنه لأمر محبط أن نشهد عناد الأعضاء الدائمين وألاعيبهم السياسية وهي تقمع مبادرات الأعضاء المنتخبين البارزين وتكتم أصواتهم في كثير من الأحيان. ويتجلى هذا القمع أكثر ما يتجلى في حالة أصغر الدول التي شقت طريقها أيضا إلى المجلس. ولذلك فإن التوزيع العادل للعمل على جميع الأعضاء المنتخبين لا يكفل تقاسم الأعباء على نحو منصف وعادل فحسب، بل يكفل أيضا تجسيدا دقيقا لاحتياجات جميع أعضاء المجلس وتطلعاتهم.

وتدعو كوستاريكا أيضا إلى توخي المزيد من الشفافية في عمل الهيئات الفرعية وفي اختيار أفرقة الخبراء وكفالة استقلالها. وبالمثل، ندعو إلى عمليات لاختيار رؤساء تلك الهيئات تكون أكثر شمولية، وندعو إلى تعزيز تحقيق مزيد من الشفافية في إعداد التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

ونعلم أن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن سيستغرق وقتا ويتطلب طاقة. ومع ذلك، وبالنظر إلى التحديات والتوقعات في عالم اليوم، من الضروري إجراء تغيير حقيقي وكبير في الطريقة التي يعمل بها المجلس إذا أريد له أن يتحمل مسؤولياته. وهذا ما تدعو إليه كوستاريكا اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة التي جاءت في الوقت المناسب، وكذلك على عملكم بصفتكم رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. كما نشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم وإسهامهم البناء.

وهذه المناقشة، إلى جانب مناقشة الجمعية العامة (انظر A/76/PV.77) بشأن التقرير الخاص لمجلس الأمن (A/76/853) التي عقدت في وقت سابق من هذا الشهر، تعزز الحوار بين مجلس الأمن والجمعية العامة وسائر الأعضاء من أجل النهوض بآليات عمل فعالة للمجلس. ونأمل أن تساعد الآراء والشواغل المعرب عنها في مناقشة اليوم على زيادة تحسين عمل المجلس في مجال تنفيذ ولايته، وأن تكمل في الوقت نفسه من النهج الشامل لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها إزاء السلام والأمن الدوليين، فضلا عن تعزيز عملية الإصلاح الشامل للمجلس.

وترحب تايلند بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتنفيذ التدابير الواردة في مرفق المذكرة الرئاسية S/2017/507، بما في ذلك جهوده أثناء الجائحة. لقد كلف مجلس الأمن بمسؤولية رئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وبالتصرف نيابة عن سائر أعضاء الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن على ثقة بأن المجلس قادر على تعزيز أساليب عمله في خمسة مجالات.

أولا، تظل مسألة تبادل المعلومات في الوقت المناسب عن أعمال المجلس على نحو شامل للجميع أمرا أساسيا. وبينما نتفهم ضرورة تحقيق التوازن بين السرية والشفافية، فإن الإجراءات التي يتخذها المجلس – أو عدم اتخاذه إجراءات – لها تأثير كبير. فهي لا تحدد الجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة لمواجهة حالات النزاع فحسب، بل تشكل أيضا التوجه والنبرة في خطاب الناس وتصوراتهم بشأن هذه المسائل. ولذلك فمن الضروري أن يتلقى عموم الأعضاء، ولا سيما الدول التي تمسها الإجراءات والمناطق المعنية، معلومات في الوقت المناسب عن المسألة قيد النظر. ففي نهاية الأمر، أولئك الأعضاء هم الأطراف المعنية على نحو مباشر.

ومما يؤسف له أن الدول الأعضاء كثيرا ما يتأخر إخطارها بشأن آخر المستجدات في المجلس، والاجتماعات الطارئة، والمذكرات المفاهيمية للمناقشات المفتوحة. ولذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تشارك في العملية وأن تكون على علم بأعمال المجلس والتطورات ذات

الصلة قدر الإمكان وبأسرع ما يمكن. فتلك مشاركة ستسهم إسهاما بناء في عمل المجلس.

ثانيا، ينبغي إيلاء الأولوية القصوى لوجهات نظر البلدان النامية ومنظوراتها لكي يدرسها المجلس. وبما أن معظم جداول أعمال المجلس تتعلق بأحداث تدور في البلدان النامية الأكثر تضررا من هذه النزاعات، فينبغي أن تؤخذ آراؤها في الاعتبار.

وداخل المجلس، ننوه بتزايد عدد الأعضاء غير الدائمين من البلدان النامية المكلفين برئاسة اللجان المعنية في المجلس. ويؤيد وفد بلدي بحث السبل التي يمكن بها للأعضاء غير الدائمين أن يقدموا إسهامات أكبر في مجال الصياغة وغيرها من الأدوار.

ثالثا، إن الشراكات مع البلدان في المناطق المتضررة والمنظمات الإقليمية ذات أهمية بالغة لتعزيز السلام والاستقرار المستدامين. وبينما يعالج المجلس التداعيات العالمية للمسائل المدرجة في جدول أعماله، ينبغي عدم تحويل الانتباه بعيدا عن الشواغل على الصعيد الإقليمي، والأثر المحتمل للجائحة على مسارات الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل للبلدان في المنطقة المتضررة. وفي هذا العالم المترابط بشكل متزايد، لا توجد حالة في منطقة ما أكثر أو أقل أهمية من الحالة في منطقة أخرى.

رابعا، بالنظر إلى الروابط القوية بين مختلف الأزمات العالمية التي تؤثر على البشرية، والعلاقة المتأصلة بين السلام والتنمية والحكم في معظم حالات النزاع، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يعمل المجلس على زيادة التنسيق والتعاون والتفاعل مع بقية أجهزة وهيئات الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. ويمكن لهذا التفاعل أن يعزز ويكمّل بعضه بعضا، وينبغي أن يكون موافقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

خامسا وأخيرا، في حين يتيح النظام الداخلي المؤقت للمجلس المرونة في عمله، فإن اعتماد نظام داخلي دائم من شأنه أن يحقق قدرا أكبر من الشفافية والقدرة على التنبؤ. وبإدخال تعديلات مختلفة، ووجود عدد من الوثائق التي تكمل أساليب عمل المجلس، يمكن له أن يعمل على نحو أفضل مع تطبيق القواعد القائمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد ألموسليشنر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

في البداية، اسمحوا لي أن أشكر ألبانيا على رئاستها الناجحة جدا، وأن أشكر مقدمتي الإحاطتين، السيدة سيفرز والسيدة لاندغرين، على ملاحظاتهما الثاقبة.

ولا يمكن أن تأتي مناقشة اليوم في وقت أنسب. فخلال الأسابيع الأخيرة، أشار العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مسؤولية مجلس الأمن عن النهوض بالسلام والأمن الدوليين. وقد أبرز العدوان الروسي على أوكرانيا بوضوح الحاجة إلى مواصلة تحسين أساليب عمل المجلس. وفي حالة تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ينبغي ألا يظل المجلس معطلا من قبل دولة عضو واحدة. ولذلك نرحب ترحيبا حارا ببذل الجمعية العامة مزيدا من الجهود لسد الفجوة عندما يعرقل عمل المجلس بسبب استخدام حق النقض من جانب أحد الأعضاء الدائمين.

وعلاوة على ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى مدونة قواعد سلوك مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، ودعم إجراءات مجلس الأمن المتخذة ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. والنمسا، بوصفها بلدا متوسط الحجم، تعتمد اعتمادا كبيرا على تنفيذ القانون الدولي والتقيد بميثاق الأمم المتحدة من جانب جميع الدول. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث جميع الزملاء على عدم اعتبار محاولات استخدام مجموعة أدوات الميثاق الكاملة – مثل المادة ٢٧ أو المادة ٩٩– تهديدا لسلطات مجلس الأمن، وإنما كوسيلة إضافية لإيجاد حلول للأزمات الدولية. ويقع ذلك الهدف في صميم مسؤولية المجلس.

وبغية إعداد المجلس على نحو أفضل لمواجهة الأزمات في المستقبل، يظل تكييف أساليب عمله بشكل مستمر أمرا حيويا. ولذلك فاسمحوا لي أن أتطرق إلى المسائل الثلاث التالية.

الشمولية هي إحدى المسائل الأساسية التي تركز عليها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وبينما نتفهم إشارة بعض أعضاء المجلس في بعض الأحيان إلى ميزة عقد جلسات مغلقة بدلا من الجلسات المفتوحة، فإن الدخول في حوار مع عموم الأعضاء يعزز خضوع المجلس للمساءلة. ولذلك فإننا نوصي بالحفاظ على التوازن بين الجلسات المفتوحة والمغلقة وكفالة إشراك الدول غير الأعضاء في مداولات المجلس بانتظام.

وترتبط نقطتي الثانية ارتباطا وثيقا بالنقطة الأولى. فنحن نثني على المجلس لتنظيمه جلسات ختامية في نهاية الشهر بشكل منتظم. ويلجأ عدد متزايد من أعضاء المجلس إلى تنظيم ما يسمى بالجلسات الختامية في بداية رئاستهم أيضا. ونقدر تلك الفرص للمشاركة في مناقشة المسائل الراهنة المدرجة في جدول أعمال المجلس.

ومع ذلك نرى أيضا مجالا للتحسين. وينبغي أن تكون تلك الجلسات أكثر تفاعلا. وتحقيقا لتلك الغاية، قدمت مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية ورقة غير رسمية بشأن هذه المسألة في هذا الوقت من العام الماضي. ونأمل أن ينظر أعضاء المجلس أيضا في تلك الجلسات بوصفها فرصة لزيادة التأثير على الرأي العام عن الأمم المتحدة بغية جعلها أكثر وجاهة.

وأخيرا، أود أن أثني على أعضاء المجلس الذين يواصلون تحسين أساليب عمله باقتراح أفكار مبتكرة. وعلى وجه التحديد، اسمحوا لي أن أبرز برنامج العمل الرقمي للنرويج، الذي جعل عمل المجلس أسهل وأكثر شفافية لجميع الأعضاء.

وفي حين يتحمل المجلس مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، فإن عموم أعضاء الأمم المتحدة يتحملون مسؤولية التمكين من ممارسة فعالة لتعددية الأطراف، بما في ذلك الامتثال للقانون الدولي والتقيد بسيادة القانون. والنمسا على استعداد لتعزيز تلك القواعد والقيم، بما في ذلك بوصفها مرشحة لمجلس الأمن للفترة ٢٠٢٧-٢٠٢٨.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد سياه (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة، وكذلك السيدة سيفرز والسيدة لاندغرين على إحاطتيهما.

ومنذ أن ناقشنا أساليب العمل آخر مرة في حزيران/يونيه ٢٠٢١ (انظر S/PV.8798)، أصبح المناخ الجيوسياسي قاتما، ولم يمارس مجلس الأمن بعد ولايته لصون السلم والأمن الدوليين ردا على ذلك. وبسبب ذلك أضحت الحاجة إلى تحسين أساليب عمل المجلس أكثر إلحاحا.

تتعلق نقطتي الأولى بالمساءلة. فيجب تعزيز المساءلة في كل مرة يستخدم فيها حق النقض. ويسر سنغافورة أن تكون من أوائل مقدمي قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦. ونكرر أيضا التأكيد على أنه ينبغي لشعبة شؤون مجلس الأمن أن تصدر تقريرا خاصا في أقرب وقت ممكن. وما فتئنا ندعو الأعضاء الدائمين منذ أمد بعيد إلى شرح استخدامهم لحق النقض واتساق هذه القرارات مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتنطوي المساءلة أيضا على الانضباط. وتدعو سنغافورة جميع الأعضاء الدائمين إلى دعم مبادرة مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والمبادرة الفرنسية – المكسيكية بعدم استخدام حق النقض لحماية انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، فيما يتعلق بالشفافية، ندعو المجلس إلى تحسين تركيز المناقشات المفتوحة وتفاعلها، تماشيا مع المذكرة الرئاسية S/2017/507، بشأن أساليب عمل المجلس. كما ندعو المجلس إلى تعميم المحاضر الموجزة للمشاورات المغلقة لصالح جميع أعضاء الأمم المتحدة.

ثالثا، نكرر الدعوات إلى مزيد من الشمولية في صياغة القرارات، وإلى إبداء أعضاء المجلس المرونة حتى يتسنى تعيين رؤساء الهيئات الفرعية في الوقت المحدد.

وفي الختام، ترحب سنغافورة بمقترحات ألبانيا الداعية إلى استحداث آلية تتبع لتنفيذ المذكرة ٥٠٧ وإعداد تقرير سنوي للفريق

العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونتطلع إلى نتائج طيبة تحت قيادة ألبانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. كما نشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم التي قدموها في وقت سابق اليوم.

وهناك اتفاق واسع النطاق داخل المجتمع العالمي على أنه لكي يتمكن مجلس الأمن من الاستجابة بفعالية للتحديات المتزايدة التعقيد والتداخل القائمة في سبيل السلم والأمن العالميين، يجب أن يصبح أكثر شفافية وديمقراطية وخضوعا للمساءلة وشمولا للجميع. ونأمل أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء في المستقبل القريب من خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية للجمعية العامة على إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. وفي غضون ذلك، من الضروري أن يحسن المجلس أساليب عمله.

واسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

أولا، إن الكثير من العمل الحقيقي للمجلس يجري بصورة متزايدة خلف أبواب مغلقة في ما يسمى بالجلسات غير الرسمية، التي ليست لها محاضر وبالتالي لا تحدد المسؤولية. ولا يقدم مجلس الأمن تفسيرات لمعظم القرارات المتخذة.

ثانيا، لم يكن ذلك دائما واقع الحال. فخلال العقود الأولى التي أعقبت إنشاء الأمم المتحدة، عُقدت جلسات المجلس في إطار مفتوح. وقد تمت الدعوة إلى عقدها على وجه الاستعجال بناء على طلب دولة عضو أو في مواجهة تهديدات واضحة للسلم والأمن، وكانت مفتوحة للمشاركة النشطة للدول غير الأعضاء في المجلس، التي كان بوسعها التدخل بحرية في المسائل التي تهمها. وقد تآكلت تلك الثقافة المفتوحة لعمل المجلس تدريجيا بسبب الجلسات المغلقة الأكثر تواترا، وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة.

ونرى أن تعزيز تفاعل المجلس مع عموم أعضاء الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. ولنا جميعا مصلحة متساوية في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك يجب زيادة عدد ونسبة الجلسات المفتوحة للمجلس، ولا بد من قصر الجلسات المغلقة على الحد الأدنى.

وليس سرا أن هناك استياء واسع النطاق مما ينظر إليه على أنه ثقافة إقصائية ونخبوية للمجلس، حيث يحدد أعضاؤه الدائمون النتائج في الغالب. وهناك أيضا إحباط من استخدام حق النقض، الذي يُمارس في المجلس ليس من خلال التصويت السلبي من جانب الأعضاء الدائمين فحسب، بل أيضا من خلال عمليات المجلس غير الرسمية وغير المعلنة في كثير من الأحيان. وهذا الواقع هو الذي يعزز اعتقاد باكستان ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بأننا لا نستطيع تحقيق الإصلاح وتحسين فعالية مجلس الأمن بإضافة أعضاء دائمين إليه. ينبغي تحسين تمثيله وانفتاحه وشموليته وصنع القرار فيه من خلال توسيع وتمكين مقاعد إضافية منتخبة وغير دائمة.

وينبغي أيضا جعل علاقات مجلس الأمن مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي متفقة مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. إن تحسين الجدول الزمني الخاص بتقديم تقرير مجلس الأمن (A/76/2) إلى الجمعية العامة هو أمر مشجع، ولكن لا يمكن قول ذات الشيء عن محتويات التقرير نفسه. هذا التقرير يقدم خلاصة وافية لمداولات المجلس بشأن مختلف المسائل، وهو مرجع مفيد، ولكنه لا يلقي أي ضوء على كيفية نظر المجلس في حالات محددة والطرق التي يتوصل بها إلى قراراته.

والأدهى حتى من ذلك هو تجاهل علاقة مجلس الأمن بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب الميثاق. إن المادة ٦٥ من الميثاق تنص على أنه "يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم معلومات إلى مجلس الأمن وسوف يساعد مجلس الأمن بناء على طلبه". ولكن من النادر أن يُطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع بذلك الدور، وباستثناء إنشاء لجنة بناء السلام لم يُبذل أي جهد جاد لتطوير ممارسة دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إلى العمل مع مجلس الأمن في مجالات وبشأن مسائل تتقاطع فيها ولايتهما.

ومن الواضح أيضا بصورة متزايدة أن هناك حاجة إلى تغييرات أساسية في الهيكل العالمي لمكافحة الإرهاب ونظام جزاءات مجلس الأمن، وخاصة لضمان، أولا، عملية جديدة وإصلاحات فعالة في تنفيذ نظم الجزاءات؛ وثانيا، تعزيز مكتب أمين المظالم لدى لجنة مجلس الأمن عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبطون بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات بغية تعزيز الشفافية في جزاءات مجلس الأمن؛ وثالثا، وقف وعكس اتجاه الممارسة الخاطئة المتمثلة في تحويل معايير وممارسات القانون غير الملزم إلى التزامات تعسفية لجميع الدول من خلال مجلس الأمن.

وأخيرا، لا شيء يقوض مصداقية مجلس الأمن أكثر من التنفيذ الانتقائي لقراراته وعدم تنفيذها. ينبغي للمجلس أن ينظر بجدية في الكيفية التي يمكنه بها تحسين ذلك التنفيذ، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل التي طال أمدها مثل نزاع جامو وكشمير وقضية فلسطين. إن الإخفاق في إنفاذ قراراته يقوض مصداقية المجلس ويُضعف التزام الدول والشعوب بمبادئ الميثاق والتسوية السلمية للنزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر ألبانيا، بوصفها الرئيسة لهذا الشهر، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإشادة بالعمل الممتاز الذي يقوم به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى تحت رئاستكم، سيدي.

لقد منح ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن سلطات هامة لا يمكن ممارستها إلا من خلال نهج قائم على الفعالية. ويجب أن يكرس دوره لضمان السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية تحسين أنشطة مجلس الأمن ومواءمتها. لقد اضطُر المجلس إلى النظر في طريقة جديدة للعمل واعتمادها من أجل ضمان استمرارية أنشطته خلال الفترة الصعبة لجائحة مرض فيروس كورونا. ويؤيد المغرب الجهود الكبيرة المبذولة لتكييف أساليب عمل المجلس مع الظروف بغية ضمان حسن سير عمله. ونلاحظ أن مجلس الأمن قد واصل عقد جلساته دون انقطاع، سواء بالحضور الشخصي أو عبر الفيديو، من أجل التفاوض واتخاذ قرارات لضمان تجديد الولايات في الوقت المناسب ومواصلة حواره مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ومع عموم أعضاء المنظمة، بما في ذلك من خلال الإحاطات الشهرية بشأن برنامج العمل، فضلا عن الجلسات الختامية. لقد ساعدت هذه الممارسات الجديدة على زيادة شفافية ونوعية عمل المجلس ومكنته أيضا من الاستفادة من المواقف والآراء المتنوعة للدول الأعضاء. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن عملية تحسين أساليب عمل المجلس مستمرة ومتطورة.

ولذلك فإن المذكرة الرئاسية S/2017/507 هي إنجاز كبير في السعي إلى تحقيق الشفافية والكفاءة والعمل على تعزيز سلطة المجلس. وفي هذا الصدد، ومن أجل ضمان الأداء الفعال والكفؤ والشفاف في الظروف العادية والاستثنائية على السواء، سيكون من المهم مواصلة تطبيق جميع أحكام المذكرة، فضلا عن جميع المذكرات اللاحقة بشأن هذا الموضوع، وضمان تحديثها.

ويرحب المغرب بالتطورات الإيجابية العديدة التي حدثت في السنوات الأخيرة بهدف تحسين أداء المجلس وتعزيز فعاليته وشموليته. وندعو إلى مواصلة الجهود بنفس الروح لتحسين أساليب عمل المجلس، وذلك على سبيل المثال من خلال زيادة عدد الجلسات العلنية والإحاطات كلما أمكن ذلك. وفي الوقت نفسه فإن المشاورات ضرورية لمناقشة المسائل الحساسة أو التوصل إلى حلول وسط بشأن المسائل الخلافية التي يكون فيها حسن التقدير أمرا حيويا. وأود في هذا السياق أن أشيد بشعبة شؤون مجلس الأمن، التي تسهم في تحسين أساليب عمل المجلس من خلال تقاريرها وتحليلاتها وقدرتها على الوصول إلى الدول الأعضاء.

كما أود التشديد على أهمية هذه المناقشة وصلتها الوثيقة بالمسألة الشائكة المتمثلة في حق النقض، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من أساليب عمل مجلس الأمن. وقد كان وفد بلدي من بين مقدمي القرار ٧٦/٢٦٢، بشأن ولاية دائمة لإجراء مناقشة في الجمعية العامة عند استخدام حق النقض في مجلس الأمن. ويؤيد المغرب أيضا مدونة قواعد السلوك المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ التي وُضعت في إطار فريق المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن بشأن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. كما أن بلدي يؤيد مبادرة فرنسا والمكسيك بشأن الالتزام الطوعي والجماعي بالامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

والمغرب، بوصفه بلدا مساهما بقوات، هو في وضع يؤهله تماما لفهم الأثر الدائم لجهود مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام والتسوية السلمية للنزاعات، وبخاصة في أفريقيا. وفي هذا السياق، فإن المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، فضلا عن الجلسات الثلاثية بينهم وبين الأمانة العامة، تشكل أداة أساسية لتنفيذ ولايات بعثات حفظ السلام وطريقة فعالة لتعزيز الشفافية والتعاون والتفاعل بين المجلس والدول الأعضاء.

يعلق المغرب أيضا أهمية كبيرة على تطوير الدبلوماسية الوقائية، والذي يسير جنبا إلى جنب مع ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لصون السلم والأمن الدوليين، وتشجيع الحلول السياسية للنزاعات، ودعم المجتمع الدولي للتدابير التي يتخذها مجلس الأمن. وغني عن القول إن تحسين أساليب عمل المجلس من خلال التفكير المشترك والشامل من جانب جميع الدول الأعضاء والإرادة السياسية لأعضائه سيساعدان على تحقيق أهدافه.

وأخيرا، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المناقشات بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن هي جزء من رؤية شاملة للهيكل الجديد للأمم المتحدة، كما تصوره أيضا الأمين العام بمقترحاته الإصلاحية، بما في ذلك في تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا السيد الرئيس. في البداية أود أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لألبانيا، رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول أساليب عمل المجلس، وعلى إعدادها للورقة المفاهيمية (S/2022/499، المرفق) لهذه الجلسة الهامة. كما نعرب عن تقديرنا وشكرنا للسيدتين لورين سيفرز وكارين لاندغرين على إحاطتيهما القيمتين. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نرى استمرار ممارسة عقد مناقشة سنوية مفتوحة حول هذا الموضوع الهام تمشيا مع الفقرة ١٠٠ من مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507).

تعقد هذه المناقشة المفتوحة مع بدء تعافي العالم من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وكما رأينا، كان لهذه الأزمة الصحية العالمية غير المسبوقة تأثير كبير على أداء الأمم المتحدة وأعمالها، بما في ذلك مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نرحب بالتدبير المؤقت الذي اعتمده المجلس للتكيف مع تلك الظروف الصحية الاستثنائية مع الحفاظ على استمرار عمله وفقا للمادة ٢٨ من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أظهر ذلك قدرا كبيرا من الإبداع والمرونة. وهذا مثال إيجابي على ما يمكن تحقيقه عندما يتحد أعضاء المجلس وينخرطون بشكل بنَّاء في العمل بهدف كفالة كفاءة عمل المجلس واستمراريته. وفي هذا الصدد، نحن سعداء لأن نرى أن جميع جلسات مجلس الأمن في عام ٢٠٢٢ تُعقد بالحضور الشخصي، بعد تحسن الحالة الصحية في مدينة نيويورك.

ويعدُّ تطوير أساليب عمل مجلس الأمن وتحسينها عاملا حاسما في قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين. وخلال العقدين الماضيين، طرأ الكثير من التحسن على إجراءات وطرق وأساليب عمل المجلس لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها، وهي تحسب لمجلس الأمن، وخصوصا الدول غير دائمة العضوية. وهناك أيضا المبادرات الأخرى التي أطلقتها عدد من الدول والمجموعات خارج مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، أود أن أنوه بعدد من المبادرات المبتكرة التي تُعتبر دولة الكويت من الدول المنضمة إليها. فهي من الدول الموقعة على

مدونة قواعد السلوك الخاصة بمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، التي تتعهد فيها الدول الأعضاء في مجلس الأمن بعدم الاعتراض على مشاريع القرارات التي تتصدى للجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب. هذا بالإضافة إلى المبادرة الفرنسية – المكسيكية التي تطالب بالامتناع بشكل طوعي عن استخدام حق النقض في الجرائم ضد الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، شاركت دولة الكويت، إلى جانب مجموعة من الدول الأساسية، في تقديم قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦ بشأن حق النقض، الذي اعتُمد بتوافق الآراء ونص على عقد مناقشات للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال ١٠ أيام عمل من استخدام حق النقض في مجلس الأمن. ونؤمن أن هذا القرار التاريخي من شأنه أن يعزز دور الجمعية العامة ويمكّنها ويساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وتمشيا مع الأهداف والأسئلة التوجيهية الواردة في المذكرة المفاهيمية التي عممتها رئاسة المجلس (S/2022/499، المرفق)، اسمحوا لي أن أشارككم المقترحات والملاحظات التالية. أولا، في ضوء التحسن في الحالة الصحية والعودة إلى عقد جلسات مجلس الأمن بانتظام بالحضور شخصي، نعتقد أن المجلس لا يزال بإمكانه الاحتفاظ ببعض الممارسات الجديدة التي طورها خلال جائحة كوفيد-١٩ لجعل عمله أكثر مرونة وفعالية، بما في ذلك الاستمرار في السماح لبعض مقدمي الإحاطات بالمشاركة في جلساته بشكل مرئي في حال عدم تمكنهم من الحضور شخصيا أو السماح للدول الأعضاء بتقديم بيانات خطية في مناقشات المجلس المفتوحة.

ثانيا، لا بد من استمرار كفالة التنفيذ الكامل للمذكرة الرئاسية S/2017/507، بما في ذلك المذكرات الرئاسية الثماني المتفق عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ أثناء رئاسة الكويت للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، فضلا عن المذكرات الرئاسية الخمس المتفق عليها أثناء رئاسة سانت فنسنت وجزر غرينادين. وقد تضمنت هذه المذكرات الرئاسية مقترحات وتحسينات عديدة بشأن الكثير من المسائل والمواضيع التي تهدف إلى زيادة شفافية المجلس وكفاءته.

ثالثا، لا نزال نؤكد أهمية مسألة حامل القلم وضرورة تطوير عملية التوزيع العادل للمسؤوليات بين أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين. فلا يزال هناك المزيد مما يتعين القيام به لكفالة المشاركة النشطة والعادلة لجميع الأعضاء في عملية اتخاذ القرار، بما في ذلك النظر في أن تقوم الدول الخمس دائمة العضوية برئاسة بعض اللجان والأجهزة الفرعية التابعة للمجلس.

رابعا، بغية تحسين استعدادات الأعضاء المنتخبين الجدد لعضويتهم، نقترح النظر في السماح لهم بحضور ومراقبة جلسات مجلس الأمن من تاريخ ١ آب/أغسطس، أي قبل توليهم مقاعدهم بصفتهم أعضاء في المجلس بخمسة أشهر.

خامسا، سعيا لتعزيز الشفافية، نقترح النظر في إدراج اجتماعات المجلس غير الرسمية بصيغة آريا في يومية الأمم المتحدة. هذا ويسرنا أن نشهد إلقاء بيانات مشتركة بالنيابة عن مجموعة من الدول، كما حدث اليوم عندما أدلي ببيان مشترك باسم الأعضاء العشرة المنتخبين.

سادسا، يسرنا أن نرى المجلس يبذل جهودا لتقديم تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في الوقت المحدد. غير أننا نواصل تشجيع الأعضاء على كفالة أن يكون محتواه أكثر تحليلا وتفصيلا.

ومن خلال تجربة دولة الكويت وعضويتها في مجلس الأمن في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، نرى التغيير الملموس والفعال في أساليب عمل مجلس الأمن. ولم يكن لذلك أن يتحقق إلا من خلال التعاون ووجود رغبة حقيقية من جميع أعضائه. وفي هذا الصدد، نأمل أن نرى المزيد من المرونة والإبداع بهدف مواصلة السعي نحو زيادة فعالية المجلس وكفاءته وشفافيته.

وختاما، نجدد دعم دولة الكويت لمجلس أمن أكثر شفافية وكفاءة وخضوعا للمساءلة، بما في ذلك في سياق عمل الفريق العامل غير الرسمي. ونؤكد استعدادنا التام لدعم هذه الجهود بأي طريقة ممكنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل البرتغال.

السيد دا فونسيكا فرناندیز راموس (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، إن إتاحة هذه الفرصة الجديدة لتناول أساليب عمل مجلس الأمن دليل على اجتهادكم بصفتكم رئيسا للمجلس ورئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وتؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا باسم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، ونود أن نضيف الملاحظات التالية.

نرحب بالاستخدام حسن التوقيت للتكنولوجيات الرقمية أثناء تفشي جائحة مرض فيروس كورونا، ونكرر دعوتنا إلى مواصلة تدوين أفضل الممارسات والدروس المستفادة، من أجل التأهب للطوارئ المستقبلية وتعزيز فعالية عمل المجلس وكفاءته وشفافيته.

ومن خلال مبادرة حق النقض، التي اعتُمدت في قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦، الذي شاركت البرتغال في تقديمه، استخدمت الجمعية آلية تسعى إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة وكفالة المساءلة بين المجلس والجمعية العامة. ونود أن نشجع أعضاء المجلس على أن يرفقوا طي التقرير السنوي المقبل لمجلس الأمن تقريرا خاصا إلى جانب موجز للمناقشة في الجمعية العامة. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى أيضا على النظر في الانضمام إلى الالتزامات العامة بممارسة ضبط النفس في استخدام حق النقض، بما في ذلك مدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

وفيما يتعلق بالشفافية، نرحب بانتظام الرئاسة في عقد جلسات تفاعلية لمناقشة الأولويات وجلسات اختتام في نهاية الشهر. ونشجع المجلس أيضا على تقديم سرد أكثر اكتمالا وموضوعية وتحليلا لأعماله في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة.

ونود أيضا أن نردد الاقتراحات المقدمة لتعزيز شمول المجلس للجميع. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز أهمية تعاونه مع لجنة بناء السلام. فإلى جانب الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، يمكن اتخاذ خطوات ملموسة أخرى مثل إشراك رئيس اللجنة – ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة حيثما ينطبق ذلك – في الزيارات الميدانية التي يجريها مجلس الأمن. ونرى أن هذا من شأنه أن يتيح نهج أكثر تكاملا إزاء متوالية السلام، ويمكن أن يكون مفيدا حتى لو لم يكن البلد أو البلدان التي يزورها قد عملت بعد مع اللجنة. ومن شأن زيادة المجلس لاستيعابه للجميع أن يسفر عن عمل مستمر مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية – وكل ذلك لصالح المجلس.

وأخيرا، ندعو إلى المشاركة المبكرة للأعضاء المنتخبين الجدد في أعمال المجلس، كما ذكر ممثل الكويت لتوه. وعلاوة على ذلك، من الضروري بصفة خاصة كفالة الوصول العادل لجميع أعضاء المجلس إلى رئاسات الهيئات الفرعية، فضلا عن التوزيع الأكثر انصافا لأدوار القائمين بالصياغة.

وفي الختام، نثق بأن الفريق العامل غير الرسمي سيحرز، خلال الأشهر المقبلة وتحت القيادة المقتدرة للسفير خوجة، مزيدا من التقدم في مناقشاته ويعتمد مشاريع المذكرات الرئاسية بشأن أساليب عمل محددة لمجلس الأمن. ومن المؤكد أنذلك سيسهم في مواصلة تعزيز شمول عمل المجلس وفعاليته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة مالطة.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. ونشكره أيضا على العمل القيم الذي يضطلع به بصفته رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

ونعرب عن خالص تقديرنا للإحاطتين اللتين قدمتا اليوم، فقد أثرى مقدمتاهما المناقشة بمعارفهما وخبراتهما.

وما فتئت مالطة، بوصفها عضوا في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، تدعو إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن حتى يتمتع بمزيد من الديمقراطية والفعالية والكفاءة والشفافية ويخضع لقدر أكبر

من المساءلة. وبصفتنا عضوا منتخبا للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، فإننا على استعداد للتعاون مع جميع أعضاء المجلس للإسهام في تحقيق تلك الغاية.

إن تحقيق التوازن الصحيح بين الفعالية والشفافية ليس بالأمر السهل. وتتيح جلسات الإحاطة المفتوحة لأعضاء مجلس الأمن الإعلان عن مواقفهم وتتيح الفرصة لغير الأعضاء في المجلس والجمهور لمتابعة المناقشات. وتتيح المناقشات المفتوحة واجتماعات صيغة آريا للمجلس النظر في المسائل من زاوية محددة وتتيح الفرصة لغير الأعضاء في المجلس للمشاركة في هذه المناقشات. ومن ناحية أخرى، تخدم المشاورات المغلقة غرضا هاما، لا سيما عند التعامل مع مسائل أكثر حساسية واستقطابا. وينبغي أن تكون هذه الاجتماعات صريحة وتفاعلية وأن تهدف إلى إيجاد حلول مقبولة للأطراف. وينبغي ألا تكون مجرد محفل آخر يدلي فيه الأعضاء ببيانات خطية ويكررون تأكيد مواقفهم المعروفة.

ولكي يظل مجلس الأمن ذا صلة بالعالم المعاصر، يجب أن يكون سريع الاستجابة وأن يتحلى باليقظة. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية الاعتراف بالتهديدات الجديدة والناشئة والعمل في الوقت المناسب لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ويجب على المجلس أن يجسد قيم الحوار وتعددية الأطراف بصورة تامة. ويجب عليه أن يستمع إلى شواغل عموم الأعضاء وأن يعزز قنوات الاتصال.

وينبغي تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة حيثما أمكن ذلك. فلا يمكن لمجلس الأمن أن يعمل في عزلة. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا كبيرا جلسات الاختتام الشهرية في بداية ونهاية كل رئاسة.

إن الأعضاء المنتخبين في وضع فريد يمكنهم من تقديم منظور جديد إلى المجلس. ويمكنهم اقتراح حلول والمساعدة في إيجاد أرضية مشتركة. وفي هذا الصدد، نشيد بثلاثي أيرلندا وكينيا والمكسيك على استخدامهم رئاساتهم المتعاقبة لتسليط الضوء على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في العام الماضي.

وللمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أيضا دور حاسم في تقديم صورة واضحة ووقائعية للحالة على أرض الواقع. ويجب ألا يدخر المجلس جهدا لضمان إعطاء هذه الجهات كافيا لإسماع أصواتها. ويجب أن تكون النساء والشباب في صميم جميع مناقشاتنا.

إن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه لا يسهمان في سير عمل المجلس بشكل حسن. وتتشرف مالطة بأنها تشكل جزءا من المجموعة الأساسية الأقاليمية، بقيادة ليختنشتاين، بشأن مبادرة حق النقض. وتعزز تلك المبادرة وجهة النظر القائلة بأن حق النقض ليس امتيازا فحسب، بل هو مسؤولية على عاتق من يتمتعون به.

كما إن مالطة من الموقعين على المبادرة الفرنسية – المكسيكية، التي تدعو إلى تعليق حق النقض أثناء حالات الفظائع الجماعية، ونؤيد أيضا مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، التي تدعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى عدم التصويت ضد أي مشروع قرار يهدف إلى منع الفظائع الجماعية أو وقفها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن مجلس الأمن هو تجسيد لتعددية الأطراف في صون السلام والأمن. ولذلك، من المهم ضمان أن تدعم أساليب عمله وعملية صنع القرار فيه الروح الحقيقية لتعددية الأطراف. ويجب على مجلس الأمن، بوصفه دعامة هامة للأمم المتحدة، أن يكفل أن تكون أساليب عمله قادرة على التكيف مع الحقائق الجيوسياسية الراهنة وتجسيدها. وعدم القيام بذلك سيسهم في جعل الأمم المتحدة ككل، وليس المجلس فحسب، هيئة غير ذات أهمية.

ولئن كان يسعدنا إجراء هذه المناقشة المنتظمة، التي تتيح فرصة هامة للأعضاء لتقديم مدخلات بشأن أساليب عمل المجلس، فإننا نأمل أن تؤخذ مناقشاتنا حقا في الاعتبار في جهود المجلس لخدمة جميع الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، يجب علينا أن نعزز استعداد المجلس للعمل في أوقات الاضطراب. وينبغي توضيح التعديلات التي أُدخلت على أساليب عمل المجلس أثناء الجائحة في سياق اختصاصاته واستعراضها واستكمالها بانتظام. فسيساعد ذلك على ضمان استمرار استعداد المجلس وفعاليته في التصدي لتحديات السلام والأمن خلال الاضطرابات في المستقبل.

ثانيا، هناك حاجة إلى تعزيز عملية تجديد ولايات حفظ السلام، وهي إحدى أهم مسؤوليات المجلس. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن يفهم المجلس جميع الحقائق والظروف على أرض الواقع فضلا عن التحديات.

وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا تكون مشاركة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة مجرد إجراء شكلي ولكن وسيلة هامة للمجلس للاستماع إلى آرائها. بيد أننا لاحظنا أن هذه العملية كثيرا ما تتم في وقت قريب جدا من اعتماد ولاية. ويعوق ذلك النظر على النحو الواجب في شواغل ومدخلات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عملية صياغة الولاية.

أخيرا، عندما يصبح النزاع ذا طابع إقليمي بقدر أكبر، يتعين على المجلس ضمان إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المناقشات المتعلقة بمنطقتها. ويمكن للمنظمات الإقليمية في كثير من الأحيان أن تساعد في إصلاح العلاقات المتصدعة بين بعثات الأمم المتحدة والبلدان المضيفة لكل منها عن طريق ردم الهوة بين الاثنين والاستجابة بشكل بناء للحالة في الميدان. ونحن بحاجة إلى تطوير تلك الممارسة لضمان المشاركة الفعالة لهذه المنظمات في اجتماعات مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): بداية يطيب لي، السيد الرئيس، أن أتقدم إلى الوفد الدائم لجمهورية ألبانيا، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على عقد هذه الجلسة السنوية المهمة والهادفة إلى التفكر في كيفية تطوير أساليب عمل المجلس في المستقبل، ليتمكن المجلس من الاستمرار في أداء المهام المنوطة به على أكمل وجه في مختلف الظروف والطوارئ. كما أود أن أتوجه بالشكر لمقدمتي الإحاطتين على ملاحظاتهما القيمة.

من الأهمية بمكان أن يكون دور مجلس الأمن، بصفته الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، بارزا وملموسا تحت جميع الظروف وفي جميع الأوقات، الأمر الذي يحتم علينا إيلاء أهمية بالغة لتطوير أساليب عمل مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، نثمن جهود الرئاسات المتعاقبة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، التي ساهمت في إصدار العديد من الوثائق المهمة المتعلقة بأساليب عمل المجلس بهدف تعزيز كفاءته وشفافيته وكيفية تعاطيه مع القضايا ذات الأهمية، وأبرزها المذكرة الرئاسية S/2017/507 المنقحة. كما لا يفوتنا أن نثمن جهود دولة الكويت الشقيقة خلال فترة رئاستها.

لقد أثبتت جائحة كوفيد-١٩ حاجة المجتمع الدولي بشكل عام، ولا سيما مجلس الأمن، إلى وضع أساليب عمل واضحة تأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف الخاصة التي يتعذر خلالها الاجتماع بشكل شخصي. وفي هذا السياق، نود التنويه بأن أساليب العمل المبتكرة التي اعتمدها المجلس خلال فترة الجائحة، أبرزت عددا من الفرص التي يمكن البناء عليها في المستقبل. كما إنها ساهمت في ضمان استمرار اضطلاع المجلس بدوره خلال فترة العمل عن بعد.

ومن جانب آخر، نود أن نؤكد أهمية الجلسات الدورية التي يستمع خلالها إلى إحاطات من رؤساء الهيئات الفرعية التابعة له، بمن فيهم رؤساء لجان الجزاءات بشأن أنشطتهم، نظرا لأنه يتعين على الدول الأعضاء تنفيذ العديد من توصيات هذه الهيئات.

ختاما، نتطلع إلى مواصلة عقد الجلسات حول تطوير أساليب عمل المجلس بصورة منتظمة، كونها تهم جميع الدول الأعضاء، التي تطمح إلى أن يعمل المجلس بأفضل صورة ممكنة وأن تواكب أساليب عمله التغيرات المستمرة. كما تتيح هذه الجلسات استعراض التقدم

المحرز في هذا الشأن والوقوف على أوجه التطوير والاستماع إلى العديد من الرؤى والآراء المختلفة حول طرق التعامل معها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل بيرو.

السيد أوغاريي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر ألبانيا على مبادرتها بعقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع الأساسي لضمان مزيد من الفعالية والكفاءة والشفافية في عمل مجلس الأمن حتى يتمكن من الوفاء بولايته.

إننا في خضم عملية تنشيط لمنظومة الأمم المتحدة، أي عملية تحسين إدارتنا المتعددة الأطراف والارتقاء بها إلى المستوى الأمثل، حيث يجب أن يكون للقرارات أثر ونتائج إيجابية. وهناك العديد من التحديات التي نواجهها كأعضاء في هذه المنظمة والعديد من التوقعات من شعوبنا، لا سيما بالنظر إلى خطورة الحالة الدولية الراهنة، التي تختبر فعالية هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. كما تصبح مسألة أساليب عمل المجلس وإجراءاته أكثر أهمية إذا أخذنا في الحسبان الاستقطاب المستمر الذي تواجهه الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن.

وخلال الأسابيع الأخيرة، اتخذنا قرارا، وإن كان صحيحا أنه ليس جزءا من الإجراءات العادية لمجلس الأمن، إلا أنه يهدف إلى تغيير العديد من ممارسات المجلس بطريقة بناءة بسبب أهميته الهائلة. وأشير هنا إلى القرار ٢٦٢/٧٦ الذي اتخذته الجمعية العامة في نيسان/أبريل الماضي، والذي أظهر تطبيقه الأول بالفعل نتائج إيجابية، حيث أثبتت دولتان من الدول الأعضاء، لأول مرة في تاريخ المنظمة، سبب لجوئهما إلى استخدام حق النقض.

وهذا هو المسار الذي يجب أن نتبعه، أي المزيد من الشفافية والمزيد من المساءلة وممارسة أكثر ديمقراطية.

ويجب إصلاح إجراءات مجلس الأمن وممارساته وتحسينها على نحو مستمر، مع التطبيق الدائم لمبادئ الشرعية والفعالية وحسن التوقيت والمساءلة والانفتاح الديمقراطي على مشاركة جميع الدول الأعضاء.

وتؤيد بيرو البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بصفته منسقا لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وتمشيا مع النقاط التي أثيرت في المذكرة المفاهيمية (انظر S/2022/499، المرفق) التي أعدتها رئاسة المجلس، تود بيرو أن تشدد على ما يلي.

تعتقد بيرو أن عملية الابتكار وتطبيق التكنولوجيا الرقمية في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) قد أسفرت عن نتائج وأن تلك الإجراءات بحاجة إلى تحسين. وفي ذلك السياق، كان أهم جانب هو بث جلسات المجلس باستخدام نظام الأمم المتحدة السمعي – البصري. وتلك الممارسة انفتاح ديمقراطي حقيقي، ليس للمجتمع المدني فحسب، بل أيضا لجميع شعوب العالم.

وفي حالة آلية صيغة آريا، يبدو من الضروري ألا يقتصر استخدامها على بدء المشاورات، التي هي في حد ذاتها ذات أهمية كبيرة بالفعل. ومن الضروري توفير نوع من المتابعة. وبالمثل، ينبغي مواصلة إجراء الحوار في إطار صيغة توليدو بصورة مشتركة وتفاعلية في جلسات الاختتام التي تعقدها رئاسات المجلس على أساس شهري، بغية إجراء المزيد من التبادل التحليلي. وستواصل كلتا الآليتين تعزيز الشفافية والمعلومات المتعلقة بعمل المجلس.

إن إجراءات مجلس الأمن وأساليب عمله ليست غايات في حد ذاتها، بل هي أدوات تمكن المجلس من الوفاء بمسؤولياته. ومع ذلك يمكن أن تصبح عوامل تعيق عمليات صنع القرار أو تجعلها أقل شفافية. ومع ذلك فإنها يمكن أن تشكل، في الوقت نفسه، عوامل دافعة للإسهام في اتخاذ جميع الدول الأعضاء للقرارات الفعالة والمشروعة والقانونية والشفافة والتشاركية، وذلك بالطبع في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو السبب في كونها مهمة.

وفي ذلك الصدد، ستتعاون بيرو دائما في عملنا وتسهم فيه. ويجب أن يكون مجلس الأمن مستعدا لمواجهة التحديات الجديدة، مثل التحديات التي يفرضها كوفيد-١٩، حتى يتمكن، بما يتماشى مع ما حققه، من مواصلة أداء مهامه، ويمكن أن يظل الحوار مفتوحا وشاملا وشفافا، وفقا للمادة ٣٧.

وهناك ظروف في حياة المؤسسات تميل فيها المسائل الإجرائية، مثل أساليب العمل وإجراءاته، إلى أن تكتسب أهمية فريدة وتمثل قرارات موضوعية. ويحدث ذلك عادة في أوقات الأزمات الكبرى أو في الظروف التي يفرض فيها الواقع تحديات كبرى. إن العالم اليوم يمر بأزمة متعددة الأبعاد، والتحديات متمثلة في القرارات التي يجب على المجتمع الدولي اتخاذها لاستعادة السلام في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أوكرانيا، ولاستعادة حق الشعوب في تحقيق مصيرها، وتأكيد حقوق الإنسان الخاصة بها، والتمتع بحياة كريمة بدون تمييز من أي نوع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم.

ونكرر تأكيد دعمنا لإجراء إصلاح شامل ومتعمق لمجلس الأمن، بما في ذلك أساليب عمله، لجعله هيئة شفافة وديمقراطية وتمثيلية. ويتحتم على مجلس الأمن أن يعتمد نظامه الداخلي بغية إنهاء الطابع المؤقت الذي اتسمت به قواعده منذ إنشاء هذه الهيئة. وذلك أمر أساسي لتحقيق الشفافية والمساءلة اللازمة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي يجب على المجلس أن يتصرف بالنيابة عنها، وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الضروري إضفاء المزيد من الشفافية على عمل المجلس لكفالة اضطلاعه بفعالية بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. والقيود الإضافية المفروضة على عمل مجلس الأمن أثناء الجائحة تؤكد من جديد أهمية الاعتراف بالطابع المؤقت لأساليب العمل المنطبقة فقط استجابة للظروف الاستثنائية للطوارئ الصحية، وليس كسابقة لعمل المجلس في المستقبل. وفي جميع الظروف، ينبغي أن نكفل أن الدول المعنية مباشرة أو المتأثرة بشكل خاص بمسألة قيد نظر المجلس يمكن أن تشارك في المداولات وصنع القرار بشأن المسائل التي تمسها، على النحو المبين في المادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي أيضا ضمان الشفافية في المشاورات غير الرسمية وإصدار محاضر للمشاورات غير الرسمية للهيئة. وينبغي أن تكون الجلسات المغلقة غير الرسمية هي الاستثناء وليس القاعدة. وقد ازداد عدد الجلسات المفتوحة للمجلس إلى حد ما خلال السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك المناقشات المفتوحة والإحاطات التي تعقدها الرئاسات بشأن برنامج العمل في بداية ونهاية كل شهر. ومع ذلك نأسف لأن هناك اتجاها مستمرا في مجلس الأمن للعمل في صيغ مغلقة، وعدم تقديم سوى المعلومات الوصفية الأساسية عن عمله إلى بقية الأعضاء كل عام، واتخاذ قرارات بدون معالجة شواغل الدول غير الأعضاء في الهيئة، وفرض اتخاذ إجراء بشأن مشاريع القرارات عندما لا تزال هناك اختلافات كبيرة بشأن مضمونها ونطاقها. وينبغي لنا أيضا أن نأخذ في الحسبان الشواغل التي أعربت عنها عدة وفود، بما فيها وفدنا، فيما يتعلق باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٦، حيث شهدنا لأول مرة تفعيل الآلية الجديدة لتفسير حق النقض التي أنشئت بموجب ذلك القرار. وينبغي ألا يكون هناك تطبيق تقييدي أو انتقائي للميثاق، مما يعوق تحقيق إصلاح متعمق لمجلس الأمن وأساليب عمله.

ويشكل عدم وجود تقارير خاصة عن التدابير الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادتين ١٥ و ٢٤، ثغرة أخرى ينبغي التغلب عليها. ونؤيد اقتراح عدد من الدول الأعضاء بإجراء مناقشة في الجمعية العامة بشأن التقارير السنوية لمجلس الأمن في موعد أقرب إلى نهاية العام. ومن شأن ذلك أن يسمح بإجراء تحليل أكثر توافقاً مع السياق لعمل الهيئة خلال فترة الاستعراض. وسيتطلب الأمر إجراء تعديل على دورة الإبلاغ لهذه التقارير، التي ينبغي أن تكون شاملة وتحليلية.

وثمة حاجة إلى القضاء على الممارسات الحصرية وكفالة المشاركة الحقيقية في أعمال مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، بما في ذلك في عمليات صنع القرار فيه.

وينبغي أن يتم توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء بغية كفالة وجود تمثيل كاف للبلدان النامية. وينبغي إلغاء حق النقض، ولكن إلى أن يحدث ذلك، يجب أن تتمتع المقاعد الجديدة المنشأة في فئة العضوية الدائمة نتيجة للإصلاح الشامل للمجلس بنفس الامتيازات والحقوق التي تتمتع بها المقاعد الحالية، بما في ذلك حق النقض. ونكرر التأكيد على أن مسألة حق النقض ينبغي ألا تعامل بمعزل عن المسائل الأخرى التي يجري النظر فيها في إطار ولاية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس، المنشأة عملا بمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. وإلا فلن نتمكن من تحقيق إصلاح شامل ومتعمق لمجلس الأمن، وهو ما نحتاج إليه على وجه الاستعجال.

وندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى التقيد بولايته واحترام وظائف أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي للمجلس أن يكف عن توسيع نطاق تفسيره لمفهوم السلام والأمن الدوليين والتعدي على مهام الجمعية العامة ومسؤولياتها. كما يجب عليه أن يكف عن التلاعب على أساس انتقائي بأساليب عمله وممارساته لتناسب المخططات السياسية والإمبريالية. فهذه الاستراتيجيات تقوض دور المجلس في صون السلام والأمن الدوليين، وتزيد من وطأة النزاعات والانقسامات، وتقوض العمل المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة فضلا عن مصداقيتها وشرعيتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نشكر الرئاسة الألبانية على تنظيم هذه المناقشة المهمة والحسنة التوقيت، ونشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لسويسرا بالنيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

ونشيد بالعمل الذي اضطلعت به ألبانيا في سياق رئاستها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ونرحب بالتقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة في سبيل النهوض بأساليب عمل المجلس. ونشجع على مواصلة بذل الجهود لكفالة أن تحقق أساليب عمل المجلس مزيدا من الشفافية والفعالية والكفاءة في عمله، بما في ذلك من حيث تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2017/507 وجميع مذكرات الرئيس اللاحقة. وفي ذلك الصدد، نرحب باتباع هيئات رئاسة مجلس الأمن الممارسة الخاصة بالتزامات أساليب العمل الشهرية. ونرى أن استخدام نهج الالتزامات المواضيعية المشتركة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي أطلقها ثلاثة أعضاء منتخبين في المجلس – أيرلندا وكينيا والمكسيك – خطوة مهمة ومبتكرة نحو النهوض بتنفيذ الخطة. ويمكن اعتبار هذا النهج وسيلة مفيدة لتعزيز مسائل أخرى مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أيضا. ونرحب أيضا بالجهود المبذولة لزيادة التفاعل والمشاركة مع أعضاء الأمم المتحدة، عقب استئناف عموم أعضاء الأمم المتحدة حضورهم شخصيا المناقشات المفتوحة، وبدء مشاركة هيئات الرئاسة في شكل عروض تفاعلية بشأن الأولويات وجلسات اختتام شهرية.

أظهرت التجربة التي مررنا بها جميعا في السنوات الأخيرة مدى أهمية التأهب للأحداث العالمية غير المتوقعة التي قد لا يتمكن المجلس خلالها من العمل بشكل طبيعي. وقد أتاحت الجائحة حلولا مبتكرة وزادت من القدرة على التكيف بحيث استطاع مجلس الأمن مواصلة عمله، لذا نؤيد الدعوة المطالبة بتدوين تلك الممارسات الفضلى.

إن التطوير المستمر في أساليب العمل وتطبيق تلك الأساليب عامل أساسي سيكفل مزيدا من الفعالية والشفافية في عمل المجلس. بيد أن جودة أساليب العمل تلك وتنفيذها وحدهما لن يزيلا تأثير الواقع الجغرافي السياسي على قدرة المجلس على الوفاء بولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، ترى سلوفينيا أن إصلاح مجلس الأمن أمر طال انتظاره. وينبغي جعل المجلس أكثر تمثيلا وتجسيدا لواقع المجتمع الدولي، فضلا عن زيادة خضوعه للمساءلة. وقد أيدت سلوفينيا وشاركت في تقديم القرار ٢٦٢/٧٦ الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا، المعنون "تكليفٌ دائم بعقد مناقشة

للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن“، بوصفه خطوة مهمة نحو تحقيق مزيد من المساءلة.

ونؤمن بأن حق النقض يجسد سلطة لا ينبغي استخدامها إلا بأكبر قدر من المسؤولية والمساءلة والشفافية لأنها تؤثر على كفاءة وفعالية الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن بالنيابة عن المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، تؤيد سلوفينيا المبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن تعليق حق النقض في الحالات التي تنطوي على ارتكاب فظائع جماعية، فضلا عن استخدام مدونة قواعد سلوك مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. ونناشد جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى تلك المبادرات المهمة أن تفعل ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء مجلس الأمن، أعتزم تعليق الجلسة حتى وقت لاحق من بعد ظهر اليوم. وستستأنف المناقشة المفتوحة فور رفع الجلسة ٩٠٨٠ للمجلس في وقت لاحق من بعد ظهر اليوم.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.